

# ظَاهِرَةُ التَّعْلِيلِ فِي النُّحُو الْعَرَبِيِّ

”ابْنُ الْخَبَّازِ (٦٣٩هـ) أُنْمُودَجًا“

إِحْرَارُ

د. منال أبوالمجد سلامة

كلية التربية - جامعة المجمعة

المملكة العربية السعودية

ظَاهِرَةُ التَّعْلِيلِ فِي النُّحُو الْعَرَبِيِّ "ابْنُ الْخَبَّازِ (ت ٦٣٩هـ) أُنْمُودَجًا"

---

## ظاهرة التعليل في النحو العربي "ابن الخباز (ت ٦٣٩ هـ) أنموذجاً".

منال أبو المجد سلامة.

قسم اللغة العربية، كلية التربية، جامعة المجمعة، المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني: m.salama@mu.edu.sa

## الملخص:

لقد كان لدخول المنطق والفلسفة أجواء الحياة العربية الأثر الأكبر في اتساع رقعة التعليل وتفرعه وخروجه عن بساطته إلى غايته الأولى التي من أجلها كان، حتى أصبحت العلة النحوية علماً قائماً بذاته، وقد تناول البحث إلقاء الضوء على مفهوم العلة عند النحاة، ومراحل تطورها، وموقف النحاة منها بين مؤيد ومعارض، مُتخذاً "ابن الخباز في كتابه "توجيه اللمع" أنموذجاً، فقد اهتم ابن الخباز بالتعليقات النحوية اهتماماً بالغاً، وصرف لها الكثير من عنايته، فلا يكاد يدرس مسألة إلا ويعلل لأحكامها حتى غلب مقدار ما في هذا الكتاب من العلل على ما فيه من الأحكام النحوية، بل قد تصل علة في بعض الأحيان إلى العلة الجدلية النظرية، كما اختلفت العلل المستخدمة في كتاب "توجيه اللمع" وتنوعت، فجاءت كثيرة واضحة غير غامضة مع اختلاف مسمياتها، وشملت جميع أبواب النحو والصرف، بل إن علة شملت جميع جوانب اللغة .

الكلمات المفتاحية: العلة، العلل التعليمية، العلل الثنواني، العلل الثنواني.

---

## The causative phenomenon in the Arabic syntax Ibn Elkhabaz as a model

**Manal Aboelmagd Salama.**

the department of Arabic language - Faculty of Education  
- Majmaah  
University - Saudi Arabia

Email: m.salama@mu.edu.sa

### **Abstract:**

The emerging of logic and philosophy into the Arabic life has a great influence on the Arabic syntax as the syntactic cause become complex and independent science that has its own objectives. The research sheds light on the concept of cause according to the syntacticians, as it deals with its development and the attitude of the syntacticians towards it as "pros" and "cons."

Ibn El khabaz was interested in the syntactic cause as he can't study a problematic case unless he examines its cause even the number of causes became more than the cases of syntax.

It can be seen that the diversity of the causes in "Tawjeeh Alomaaa", but it is exposed clearly without any ambiguity.

**Keywords:** cause, educational cause, secondary cause.

## المقدمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف الخلق والمرسلين، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه إلى يوم الدين. وبعد...

فإن اللغة العربية تُعدُّ أسمى اللغات قدرًا، ونفعًا؛ ولذا كرمها الله - سبحانه وتعالى - وشرفها حين جعلها لغة كتابه العزيز، وهياً لها من وسائل الحفظ وسبل الاكتمال ما لم يتهيأ لغيرها من اللغات، إذ تكفل سبحانه بحفظها حين تكفل بحفظ كتابه الكريم؛ لأنها لغته.

ومن مظاهر حفظ تلك اللغة أن قيض لها جملة من العلماء شمروا عن ساعد الجد، وبذلوا النفس والنفيس في وضع أصولها وقواعدها في شتى فروعها، ودفع اللحن عنها بعد أن شاع وكثر، فوضعوا علم النحو رغبة منهم في تقويم اللسان العربي، وتخليصه من رطانة العجمة.

وقد كان لأبي الأسود الدؤلي وغيره من العلماء الأفاضل الفضل الوافر في بدء الغرس الذي نما وترعرع وازدهر على كَرِّ الزمان بإضافة اللاحق إلى السابق ما استدركه وما ابتدعه، غير أن هذا العلم لم تطل عليه الأيام كسائر الفنون، فاكتمل وضعه قبلها، حتى لم يكد العصر العباسي يبدأ إلا وهو يدرس دراسة واسعة النطاق في العراقين (البصرة والكوفة)، ومع هذا التطور السريع الذي اعتري علم النحو بدأ الخلاف النحوي في الظهور، ونشأت مدرستا البصرة والكوفة، وذهب كل من أصحاب المدرستين إلى الانتصار إلى مذهبه بأدلة عقلية ونقلية على وفق منهجه، واحتدم الخلاف بينهما في ذلك طويلاً حتى وصل إلى درجة التنافس بين النحاة، ولا نصل إلى نهاية

القرن الثالث حتى تتقارب المدرستان المتنافستان، بل حتى تندمجا في مدرسة جديدة، وهي مدرسة بغداد التي عني خُداق النحاة فيها بانتخاب مزايا كل من المدرستين ، وتوحيدها في مذهب جديد ، وتدرج هذا المذهب في أطوار متعاقبة حتى أوفى على غايته.

وأخذت هذه المدارس جميعاً بمبدأ العلة ، سيراً على نهج الخليل بن أحمد الذي فتح باب العلة النحوية أمام النحاة واللغويين ، فكل حكم نحوي يُعلَّل ، وكل ظاهرة نحوية كلية أو جزئية لا بد لها من علِّ عقلية ، ولم يكتفوا بالعلل القريبة ، بل أخذوا يغوصون على كوامن العلل وحقائقها ودفانها ، وكل نحوي بصري أو كوفي أو بغدادي يُجرب ملكاته الذهنية ، ويستنبط عللاً جديدة بحسب ما استُخزن عقله من قوة البرهان.

وبذلك انفتح باب العلل واسعاً أمام النحاة ، وأخذوا يتبارون في العلة حتى أصبحت ضرباً من الرياضة الذهنية الشخصية ، وكان من أبرز هؤلاء العلماء : ابن الخباز " ، فكان مولعاً بالتعليل النحوي مهتماً به، وكان كتابه الموسوم بكتاب "توجيه اللع" لشرح لمع ابن جني قد بلغ الغاية في العلة حتى أصبحت العلة تلفت الانتباه، وتدعو للبحث والتدقيق ، فاخترت موضوع البحث :

### ظاهرة التعليل في النحو العربي "ابن الخباز" (ت ٦٣٩هـ) أنموذجاً

وقد ضمنت البحث تمهيد يشمل التعريف بابن الخباز وكتابه " توجيه اللع" ، ومبحثين :

المبحث الأول: العلة النحوية عند النحاة. ويتضمن : مفهوم العلة ، نشأة العلة وتطورها، وموقف النحاة منها ، دوافع التعليل ، شروط العلة.

المبحث الثاني : العلة النحوية عند ابن الخباز . ويتضمن: ابن الخباز والعلل، خصائص التعليل عند ابن الخباز، العلل في كتاب "توجيه اللمع".  
ثم اتبعت ذلك بالخاتمة، سجلت فيها أهم النتائج التي خرجت بها من خلال هذا البحث.

ثم ذكرت قائمة بالمصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في هذا البحث، وقد التزمت

بترتيبها ترتيباً أبجدياً، ثم فهرس الموضوعات.

## تمهيد

### ابن الخباز وكتابه "اللمع"

#### اسمه ونسبه:

هو أحمد بن الحسين بن معالي<sup>١</sup> ابن منصور بن علي شمس الدين النحوي الإربلي الموصللي الضرير المعروف بابن الخباز.<sup>٢</sup>  
يكنى بأبي العباس<sup>٣</sup>، وقيل: كنيته أبو عبد الله<sup>٤</sup>، والأول أرجح؛ لأنه جاء في مقدمة كتابه "توجيه اللمع":

(قال الشيخ الإمام حجة العرب شمس الدين أبو العباس أحمد بن الحسين بن أحمد النحوي المعروف بابن الخباز أدام الله توفيقه وأطال بقاءه)<sup>١</sup>.

---

١. ذكر اليمان في إشارة التعيين ص ٢٩ أنه ابن أبي المعالي، ولعل الصحيح ما أثبتته لأن كل من ترجم لابن الخباز ذكر أنه ابن معالي.  
٢. ينظر: النجوم الزاهرة ٦/٣٤٤، شذرات الذهب ٥/٢٠٢، العبر ٣/٢٣٤، البداية والنهاية ١٣/١٥٧، مرآة الجنان ٤/١٠١، الكنى والألقاب ١/٢٧٥، نكت اليمان ص ٩٦. ط: دار المدينة، إشارة التعيين ص ٢٩، طبقات الشافعية للأسنوي ١/٤٩٩. الطبعة الأولى (١٣٩٠-١٩٧٠)، ذيل الروضتين للمقدسي ١/٣٠٤. ت: إبراهيم شمس الدين. ط: دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة الأولى (١٤٢٢-٢٠٠٢)، كشف الظنون ١/١٥٥، ٢/١٩٦٤، هدية العارفين ١/٩٥، بغية الوعاة ١/٣٠٤، الأعلام ١/١١٧، معجم المؤلفين ١/٢٠٠، البلغة ص ٥٥ ت: محمد المصري. ط: الأولى (١٤٠٧-١٩٨٧).

٣. كشف الظنون ٢/١٨٠٠، ١٩٦٤، هدية العارفين ١/٩٥.

٤. شذرات الذهب ٥/٢٠٢، نكت اليمان ص ٩٦، الأعلام ١/١١٧.



أما سبب تسميته بابن الخباز فيرجع إلى أبيه الذي كان رجلاً عامياً يبيع الخبز من أهل "أربيل"<sup>٢</sup>،

### مولده:

لم يشر أحد ممن ترجم لابن الخباز إلى السنة التي ولد فيها إلا ابن الشعار - تلميذ ابن الخباز - فنقل عنه: أنه ولد في اليوم الثامن عشر من جمادى الأولى سنة تسع وثمانين وخمسمائة (٥٨٩هـ).<sup>٣</sup>

وهذا يوافق ما قاله الذهبي في "العبر" أنه توفي وله خمسون عاماً<sup>٤</sup>، ونقله ابن العماد في "الشذرات" عن الذهبي<sup>٥</sup>، واتفقا على أنه توفي سنة (٦٣٩هـ)، ومعنى ذلك أنه ولد سنة (٥٨٩هـ).

### نشأته:

وُلد ابن الخباز بإربيل إحدى مدن العراق، وسكن الموصل ونشأ بها على محبة العلم والاشتغال به، والنظر في فنونه والعكوف عليه، فتردد

١- توجيه اللمع ص ٦١ت: فايز زكى دياب.ط: دار السلام. الطبعة الأولى (١٤٢٣-٢٠٠٢).

٢. تحقيق المجلد الأول من كتاب "النهاية في شرح الكفاية. لابن الخباز إلى نهاية باب "ظننت" وأخواتها مع دراسة المسائل النحوية والصرفية. رسالة دكتوراة مقدمة من: عبد الجليل محمد عبد الجليل الجزء الأول ص ١١.

٣. تحقيق المجلد الأول من كتابة النهاية في شرح الكفاية ١٢/١

٤. العبر ٣/٢٣٤.

٥. شذرات الذهب ٥/٢٠٢.

على جماعة من علماء وأدباء الموصل<sup>١</sup>، ثم قدم إلى مصر فأقرأ الناس بها مدة، ثم عاد إلى الموصل حتى مات بها.<sup>٢</sup>

ويبدو أن ابن الخباز نشأ بالموصل، ولم يكن من الذين لاقوا اهتماماً من الأمراء والحكام وأصحاب السلطان، على الرغم من مكانته العلمية، ويدل على فقره وقلة حال، قوله:

(فأسأل الله..... أن يصون أسننتنا عن السؤال لغيره)<sup>٣</sup>

وقد ظهر أثر ذلك عن ابن الخباز في صورة شكوى من الزمان وأهله في صدر كتبه ونهايتها، فنجده يقول:

( وأنا مع ذلك بين أهل بلدة تجعل رؤيتهم الذكي بليداً، ينفرون من الفضائل وأهلها نفور الضبّ من البحار، والنون من البيد القفار، كلما زاد المرء بينهم فضلاً زاد عندهم نقصاً).<sup>٤</sup>

وقوله: (ومن عثر لي في هذا الإملاء على عثرة فليكن العاثر عاذراً، غافراً لزلها، وساداً لخلها؛ فإن السعيد من عُدَّت سقطاته..... ويمهد عذري في التقصير أنى لما فتحت باب تأليفه فاجأني مرض غشيني به من الغماء ما يغشى الغريق من الماء)<sup>٥</sup>

١. إشارة التعيين ص ٢٩

٢. طبقات الشافعية ١/٤٩٩.

٣. توجيه اللمع ٦١٦.

المرجع السابق.

٥المرجع السابق

ولعل فقر ابن الخباز ومرضه كان سبباً في أنه لم يلق ما لقيه علماء عصره من الرعاية والتكريم والإنصاف، ويدل على ذلك أنه لم يترجم له من عاصروه من المؤرخين كالفقهي، والحموي، وابن خلكان.

### وفاته:

اختلفت كتب التراجم في تحديد زمن وفاته إلى ثلاثة أقوال: الأول: أنه توفي بالموصل في رجب سنة (٦٣٩هـ) تسع وثلاثين وستمئة، وهذا ما عليه أكثر كتب التراجم<sup>١</sup>، الثاني: أنه توفي في العاشر من ذي الحجة سنة (٦٣٧هـ) سبع وثلاثين وستمئة من الهجرة<sup>٢</sup>، الثالث: أنه توفي في السابع من ذي الحجة سنة (٦٣١هـ) إحدى وثلاثين وستمئة<sup>٣</sup>.

### كتاب "توجيه اللمع"

يُعد كتاب " توجيه اللمع " أحد الشروح التي عنت بشرح كتاب "اللمع" لابن جني، والذي تمتع صاحبه بسلاسة العبارات وسهولة الأسلوب وعمق الثقافة في شتى فروع اللغة، وقد ذكرت كتب التراجم أن ابن الخباز شرح "اللمع" لابن جني، ولكنها لم تذكر اسمه ماعدا الزركلي فقد نص عليه بقوله: (له تصانيف منها: توجيه اللمع (خ) شرح لكتاب اللمع لابن جني).<sup>٤</sup>

١شذرات الذهب ٢٠٣/٥، البداية والنهاية ١٥٧/١٣، العبر ٢٣٤/٣، إشارة التعيين

ص٢٩، نكت الهميان ص ٩٦

٢هدية العارفين ٩٥/١، بغية الوعاة ٣٠٤/١، الكنى والألقاب ٢٧٥/١، نشأة النحو

ص١٢٤

٣طبقات الشافعية ٤٩٩/١.

٤. الأعلام ١١٧/١.

كما صرح ابن الخباز باسم الكتاب في شرحه له، فقال: (وقد سميته "توجيه اللمع"، وعللت فيه المسائل جُمع)<sup>١</sup>.

ويدل على ذلك أيضًا أن كثيرًا من النصوص والآراء التي نقلها عنه المتأخرون في كتبهم موجودة في كتاب "توجيه اللمع"، وهذا دليل قاطع على إثبات الكتاب له<sup>٢</sup>، ومن ذلك:

قول المرادي في كتابه "الجنى الداني":

(قال ابن الخباز: إذا دخل "قد" على الماضي أثر فيه معنيين: تقريبه من زمن الحال، وجعله خبراً منتظراً)<sup>٣</sup>.

وهو ما نص عليه ابن الخباز في "توجيه اللمع"، حيث قال: ("قد" تلي المضارع، والماضي، فمعناها في الماضي: تقريبه من الحال)<sup>٤</sup>.

وقال السيوطي: (قال ابن الخباز: إنما لم يئبوا "أثنى عشر"؛ لأنه لا نظير له إذ ليس لهم مركب صدره مثني)<sup>٥</sup>، وهذا النص بعينه ذكره ابن الخباز في باب "العدد"، فقال:

(أما اثنا عشر فإن شطره الأول معرب؛ لأنهم لو بئوه للتركيب لم يكن له في كلامهم نظير؛ لأنه ليس في كلامهم مركب أول شطريه مثني)<sup>٦</sup>

١. توجيه اللمع ص ٣٣.

٢. مقدمة توجيه اللمع ص ٣٥، ٣٦.

٣. الجنى الداني ص ٢٥٧.

٤. توجيه اللمع ص ٦٣.

٥. الأشباه والنظائر ١/١٠٠. ت: عبد الإله نيهان. ط: مجمع اللغة العربية.

٦. توجيه اللمع ص ٤٣٧.

## سبب تأليفه:

والذي حدا ابن الخباز إلى تأليف هذا الكتاب كما ذكر في المقدمة، هو ما رآه من كثرة الكتب المؤلفة في هذا العلم ولكن بعضها مختصر في الحجم والعلم، وبعضها مطول ممل، وبعضها متوسط بينهما إما يفقد وإما يقل، فنراه يقول:

( أما بعد: فإن جماعة من حفظة كتاب اللمع في النحو لأبى الفتح عثمان بن جني - رحمه الله - أطمعهم فيه صغر حجمه ، وآيسهم منه عدم فهمه؛ وذلك لأن الكتب المصنوعة لتفسيره منها الكبير الممل، ومنها الصغير المخل، ومنها المتوسط بينهما إما يفقد وإما يقل، فضمنت لهم إملاءً مختصراً أقتصر به على توجيه مسأله، وتبليغ وسائله، وكلما مررت ببيت تكرت إعرابه، أو بلفظ لغوى جليته تجلية تزيل استغرابه<sup>١</sup>.

## مذهبه النحوي:

سار ابن الخباز على منهج المدرسة البغدادية التي تقوم على الجمع بين آراء المدرسة البصرية والكوفية، إلا أنه يميل إلى أصحاب المذهب البصري، حتى أننا نراه يعد نفسه بصرياً، فنراه يشير إلى المذهب البصري بقوله: "وعندنا"، وقوله "ومذهب أصحابنا".

وكثيراً ما نراه يتعقب الكوفيين وآراءهم بقوله: "وهذا فاسد"، وكذلك إذا نظرنا إلى مصطلحاته نجدها مصطلحات بصرية كالمنصرف، والضمير، والجر

١. توجيه اللمع ص ٥٠٥.

## منهجه في الكتاب:

انتهج ابن الخباز في شرحه منهج ابن جني في ترتيب أبواب الكتاب، فابتدأ بما ابتدأ به ابن جني، واختتم بما اختتم به مع الشرح والتحليل لأبواب الكتاب، وعرض آراء النحاة في القضايا الخلافية عرضاً موجزاً، ونسب هذه الآراء إلى أصحابها في الغالب وحجة كل رأى مع التحليل والتعليل، معقياً على ابن جني وغيره، ومرجحاً أحد هذه الآراء، معبراً عن اختياره بالفاظ، هي :

الصواب<sup>١</sup>؛ أو الصحيح<sup>٢</sup>؛ أو المنصور<sup>٣</sup>؛ أو القول<sup>٤</sup>؛ أو الجيد<sup>٥</sup>،  
ومعبراً عن رده للرأي الآخر بقوله: ذلك فاسد<sup>٦</sup>، أو ووجه ضعفه<sup>٧</sup>.

١. المرجع السابق ص ١٩٨

٢. المرجع السابق ص ٢٤٣

٣. المرجع السابق ص ٢٤٦، ٢٠٠

٤. المرجع السابق ص ٢٠٦

٥. المرجع السابق ص ٢٠١

٦. المرجع السابق ص ١٤٠

٧. المرجع السابق ص ٩٩

## المبحث الأول: العلة النحوية عند النحاة

### أولاً: مفهوم العلة:

ليس من شك في أن تحديد المصطلح أمر بالغ الأهمية، فضلاً عن أنه ضرورة علمية منهجية، ولعل من المفيد أن نتعرف على المعنى المعجمي قبل أن نتوقف عند المعنى الاصطلاحي.

### العلة في اللغة:

"عل" بكسر العين وتضعيف اللام بمعنى الحدث؛ (يشغل صاحبه عن حاجته، كأن تلك العلة صارت شغلاً ثانياً منعه عن شغله الأول)<sup>١</sup>.

وتأتي بمعنى السبب، (وهذا علة لهذا؛ أي: سبب، وفي حديث عائشة رضي الله عنها " فكان عبدالرحمن يضرب رجلي بعلة؛ أي: بسببها)<sup>٢</sup>.

وتأتي بمعنى المرض؛ (لأن بجلوله يتغير حال الشخص من القوة إلى الضعف)<sup>٣</sup>، والمعنى الأول والثاني أقرب لما نحن بصدد الحديث عنه، وهو العلة عند النحاة.

### العلة في الاصطلاح:

تناول تعريف العلة النحوية الكثير من العلماء، أبرز هذه التعريفات:

- ١ . لسان العرب لابن منظور ص ٣٠٧٩، ط: دار صادر - بيروت.
- ٢ - أخرجه مسلم، ينظر: الحجاج بحاشية الحل المفهم لصحيح مسلم ص ٢٠٤، ط: دار الأرقم بن أبي الأرقم بيروت - لبنان، شرح النووي على صحيح مسلم ص ٣١٨، ط: ١٤١٦هـ ١٩٩٦م.
- ٣ . لسان العرب ص ٣٠٧٩

تعريف الرُّماني لها بأنها : (تغيير المعلول عما كان عليه) <sup>١</sup>، أي: خروج عن الأصل، إذ أنّ للعلة ارتباطًا بالأصل؛ لأن ما جاء على أصله لا يُسأل عن علته، ولأن ما عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل؛ لعدوله عن الأصل، وهو أمرٌ ضروري في كل قياس، لذلك كانت العلة هي الرُّكن الرابع من أركان القياس؛ لأن القياس هو "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"، وقياس العلة معمول به بالإجماع عند كثير من العلماء <sup>٢</sup>.

وعرّفها ابن الأنباري : (بحمل الفرع على الأصل بالعلق التي عُلق عليها الحكم في الأصل). <sup>٣</sup>

وعرفها الجرجاني بأنها: (ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجًا مؤثرًا فيه) <sup>٤</sup>.

وحدّها السيوطي بأنها: (دليل على الحكم النحوي بوصفها أحد أركان القياس الأربعة : الأصل، والفرع، والعلة، والحكم) <sup>٥</sup>.

١- الحدود في النحو للرماني ص ٣٧، بتول قاسم ناصر، مجلة المورد، كلية الآداب، جامعة بغداد.

٢ \_ التعليل النحوي عند الرماني في شرحه لكتاب سيبويه ص ٦٤، صالح مطلق المالكي ، رسالة دكتوراه ، الجامعة الإسلامية باللدنية المنورة (١٤٣٨ . ١٤٣٩هـ).

٣ \_ الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ص ١٠٥ ، ت: سعيد الأفغاني، ط: دار الفكر.

٤\_ التعريفات للجرجاني ص ١٠٠٤ (باب العين)، ط: دار الكتب العلمية . بيروت، الأولى (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م)

٥ . الاقتراح في أصول النحو للسيوطي ص ٢٨٢، ت: محمود سليمان ياقوت ، ط: دار المعرفة الجامعية.



أما عند المحدثين ، فقد عرفها الدكتور/مازن المبارك بأنها: ( هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهًا معينًا من التغيير والصياغة، وقد عَرَفَهَا بالوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم)<sup>١</sup>

كما عرفها الدكتور/محمد الحلواني بأنها : (تفسير الظاهرة اللغوية، والنفود إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه، وكثيرًا ما يتجاوز الأمر الحقائق اللغوية، ويصل إلى المحاكمة الذهنية الضِّرف)<sup>٢</sup>

ونلاحظ من التعريفات السابقة أن العلاقة بين معنى العلة اللغوية والاصطلاحي بينة؛ فعِلَّة النحو تشغل صاحبها بإعمال نظره، وكَدَّ فكره مرة بعد أخرى، حتى يمكن الاطمئنان إلى صحتها والثقة بها واعتمادها<sup>٣</sup>، وأن العلة النحوية تعني تفسير الظاهرة اللغوية، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه، وبمعنى آخر السبب الذي أدى إلى الحكم وأوجبه.

## ثانيًا : نشأة العِلَّة، وتطورها، وموقف النحاة منها:

نشأت العِلَّة النحوية وترعرعت منذ أن نشأت الدراسات النحوية على أيدي الرعيل الأول، فبدأ التعليل عفويًا فطريًا مختلطًا بغيره من العلوم إلى أن تثبتت جذوره واستقل عن غيره وأصبح قائمًا بذاته؛ وذلك لحاجة العرب إلي

١ . العلل النحوية عند أبي الربيعة في كتابه البسيط ص ٨٠، محمد حسين عارف ، رسالة لنيل درجة الماجستير ، جامعة أم القرى (١٤٣٥.١٤٣٦.١٤٣٧هـ).

٢ . أصول النحو العربي ص ١٠٥، محمد الحلواني، ط: أفريقيا الشرق ، المغرب ، الثانية.

٣ . العلل النحوية بين القدماء والمحدثين ، وأثرها في تجديد النحو وتيسيره ص ١٩٤ ، الجبلي عبدالعال إدريس عمر ، المؤتمر الدولي الرابع للغة العربية

تعليم أبنائهم أصول لغتهم وقواعدها، فكان من الطبيعي أن يُسأل عن السبب الذي يقف وراء كل حكم من الأحكام وكل قاعدة من القواعد .

ويذكر إبراهيم مصطفى الفقي في كتابه "إحياء النحو" السبب الذي أدى إلى نشوء العلة هو (لما وقع اللحن في القرآن كان أثره عليهم أشد، وكان إليهم أبغض ، فبادروا إلى إعراب القرآن وضبط كلماته بنقط يكتبونها عند آخر الكلمات تدل على حركاتها، وكان ذلك عمل أبو الأسود في النحو، وعمل طبقتين من النحاة بعده، يعربون المصحف، أي: يضبطون أواخر كلماته بالنقط، ويرسلون المصاحف في الناس يهتدون بها وتكون لهم إمامًا، وقد أطالوا بذلك مراقبة أواخر الكلمات، وربما اختلفوا فيها، وتجادلوا عندها ، وطول هذه المراقبة ودأبهم عليها هداهم إلى كشف سر من أسرار العربية عظيم؛ وهو أن هذه الحركات ترجع إلى علل وأسباب يطرد حكمها في الكلام، ويمكن الرجوع إليها والاحتجاج بها.

وقد أعجبوا بهذا الكشف إعجابًا عظيمًا فألحوا في الدرس، وفي تتبع الأواخر، والكشف عن أسرار تبديلها ، وسموا ما كشفوا \_علل الإعراب\_ أو علل النحو<sup>١</sup>.

وقد مرت العلة النحوية في نشأتها وتطورها بأربعة مراحل، فيها ملامحها المميزة التي تحدد الامتداد الزمني لها، وهذه المراحل هي :

١ إحياء النحو ص ٢١، ٢٢، إبراهيم مصطفى، ط: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة

## المرحلة الأولى (مرحلة النشأة):

كانت العلة في بادئ الأمر إحساسًا للعربي بلغته، ووعيًا تامًا بمواقع كلامه؛ فقد كان العرب يتكلمون لغتهم سليقة وطبعًا إلا أنهم يعون مواقع كلامهم، وتقوم في عقولهم علة.

وتبدأ هذه المرحلة بعبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٧هـ)، وتنتهي بالخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ).

فأول المنسوب إليهم العناية بهذا الجانب \_ على الأرجح \_ هو ابن أبي إسحاق الحضرمي ، حتى قيل عنه: (أول من بعج النحو، ومدّ القياس، وشرح العلل)<sup>١</sup>.

وسئل عنه يونس فقال: (هو والنحو سواء، كان أول من علل النحو، كما كان شديد التجريد للقياس والعمل به)<sup>٢</sup>.

ولكنه ونحاة عصره أمثال عيسى بن عمر الثقفي (ت ١٤٩هـ)، وأبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) لم يذهبوا بعيدًا عن تفسير الظواهر اللغوية وتحليلها، فكانت تتسم بالبساطة والقياس الفطري.

حتى يأتي الخليل الذي أولى العلة اهتمامًا بالغًا، ونبغ في العربية نبوغًا لم يسبق إليه ، وبلغ الغاية في تصحيح القياس ، قال الزبيدي: (وهو الذي بسط النحو ، ومدّ أطنايه ، وسبّب عله)<sup>٣</sup>.

١- طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ٣١، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: دار المعارف، الثانية.

٢- نساء النحو ص ٤٣ ، محمد الطنطاوي ، ت: سعيد محمد اللحام ، ط: عالم الكتب.

٣ . طبقات اللغويين والنحويين ص ٤٧.

وقد سُئل عن علله الذي يعتل بها في النحو، أخذها عن العرب أم اخترعها ، فقال:

(إن العرب نطقت على سجيته وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها، ولم يُنقل ذلك عنها، واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما علته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمت ... فإن سنح لغيري علة لما علته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت به).<sup>١</sup>

فكلامه يثبت أن التعليل كان في بدايته عربياً أصيلاً، الهدف منه معرفة اسرار اللغة وطبيعتها، وتفسير تراكيبيها، والقياس على مسائلها، ووضع الضوابط والقواعد الملائمة له.

وقد اتسم التعليل في هذه المرحلة بسمات رئيسة، هي :

أولاً: تناول القضايا الجزئية والمسائل الفرعية ؛ إذ أن الجزئية كانت استجابة لمعانٍ لغوية لم تصل بعد إلى مفهوم الدرس النحوي، وهي مرحلة أولى في تطور الصناعة.

ثانياً: الاتساق بين التعليل والقواعد النحوية التي توصل إليها نحاة هذه المرحلة، فما التعليل عندهم إلا

تبرير للقواعد، ثم شرحاً لبواعثها وأهدافها.

١ . الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٦٥، ٦٦، ت: مازن المبارك ، ط: دار النفائس ، بيروت ، الثالثة (١٣٩٩هـ \_ ١٩٧٩م).

ثالثاً: الوقوف عند النصوص اللغوية، بمعنى توجيه الكلام ليستقيم معناه دون أن يقصدوا تلك العلل، ودون أن يبحثوا عنها؛ مما جعله متسمّاً بالبساطة.<sup>١</sup>

رابعاً : كانت العلل بعيدة عن الفرض أو التخمين، وكان يكثر من الشواهد المسموعة، والقياس بين الأشباه والنظائر، وكان أسلوب النحاة في التعليل عدم الإشارة إلى أنهم يعطلون أو يقولون.<sup>٢</sup>

### المرحلة الثانية (مرحلة النمو):

وتتمثل هذه المرحلة بما وصل إلينا من آثار نحوية من عهد الخليل بن أحمد حتى نهاية القرن الثالث الهجري، فقد طوّر سيبويه المنهج الذي رسمه الخليل في الاهتمام بالمعنى، والعناية بتعليل القياس، و حمل النظر على النظر، وفي الاعتماد على التدوق العربي كطلب الخفة والفرار من الثقل.

وانتشرت التعليقات في كتابه انتشاراً واسعاً سعياً منه لتأصيل قواعد اللغة، إذ علل لكل ما يراه من أحكام وقواعد ، ومنه قوله: (وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً)<sup>٣</sup>

فجده يعلل كلامهم سواء أكان في حالة الاضطرار، أو الاختيار متخذاً كلام العرب ميزاناً لتعليقاته، وهذا ما يؤكد أنه كان تعليلاً فطرياً نابعاً من حس البدوي الأصيل، وجارياً وفق ما تمليه السليقة اللغوية، بدليل أنه أبعد

١ . التعليل النحوي عند الرماني في شرحه لكتاب سيبوي ص ٤٨

٢ \_ العلل النحوية بين القدماء والمحدثين ص ١٩٤

٣ \_ الكتاب ٣٢/١

نفسه عن متاهات التعريفات والأحكام والقضايا التي تفرض عليه صبغة فلسفية أو منطقية.

ومن ذلك الحين ازدادت عناية النحاة بالعلة ، وأخذت تشغل حيزًا كبيرًا من عقول النحاة، فجاء بعد سيبويه نحاة كوفيون وبصريون اعتنوا بالتعليل، منهم الفراء (ت ٢٠٧هـ) في بدايات القرن الثالث الهجري، فقد ألف كتاب "معاني القرآن"، وقوّاه بالحجة والتعليل، ويبدو أن انشغال الفراء بمحاكاة علماء عصره ومناظراتهم دفعه للإكثار من التعليلات في كتابه، فنراه يقول في إعرابه لقوله تعالى {وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ}:

(إن شئت رفعت المصدق ونويت أن يكون نعتًا للكتاب؛ لأنه نكرة، ولو نصبته على أن تجعل المصدق فعلًا للكتاب لكان صوابًا، وفي قراءة عبد الله في آل عمران " ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقًا " <sup>٢</sup> فجعله فعلًا، وإذا كانت النكرة قد وصلت بشيء سوى نعتها ثم جاء النعت، فالنصب على الفعل أمكن منه إذا كانت نكرة غير موصولة؛ وذلك لأن صلة النكرة تصير كالمؤقتة لها) <sup>٣</sup>

وما أن يشارف القرن الثالث الهجري على الانتهاء حتى تكتسب العلة قيمة واضحة أخذت تشغل عقول نحاة هذا العصر حيزًا كبيرًا، حتى أصبحت العلة النحوية رديف للحكم النحوي لا تفارقه، فكانت العلة لدى

١ \_ سورة البقرة ٨٩

٢ \_ سورة آل عمران ٨١

٣ \_ معاني القرآن للفراء ٥٥/١ ، ت: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار ، عبدالفتاح اسماعيل ، ط: دار المصرية ، مصر ، الأولى.

المبرد (ت ٢٨٥هـ) هي السلاح الذي يقهر به خصومه في مناقشته ومناظراته.<sup>١</sup>

فجاءت علله في كتابه "المقتضب" قائمة على الربط العقلي بين الأحكام النحوية والتصور النظري لها، فنراه يقول:

(اعلم أن الأفعال إنما دخلها الإعراب؛ لمضارعتها الأسماء، ولولا ذلك لم يجب أن يُعرب منها شيء، وذلك أن الأسماء هي المعربة، وما كان غير الأسماء فمآله لها، وهي الأفعال والحروف، وإنما ضارح الأسماء من الأفعال ما دخلت عليه زائدة من الزوائد الأربع التي توجب الفعل غير ماضي...، وإنما قيل لها مضارعة؛ لأنها تقع مواقع الأسماء في المعنى).<sup>٢</sup>

### وأبرز سمات التعليل في هذه المرحلة:

أولاً: أنها علل تعليمية، الغاية منها فهم كلام العرب، فكان التعليل مبني على استقراء ونقد كلامهم.

ثانياً: انتشار التعليل وشموله، فلا نكاد نجد جزئية من جزئياته دون تعليل، إذ الغاية من تعليلاتهم الاستزادة بتوضيح المقاصد والأحكام التي من أجلها جاء الكلام على هذا النسق المتعارف عليه منذ القدم.

ثالثاً: ارتباط التعليل بالتعلم، فيغلب على تعليلاتهم أسلوب السؤال والجواب، قال سيبويه:

١ \_ نشأة النحو ص ٣٣، ٣٤

٢ \_ المقتضب للمبرد ١/٢، ت: محمد عبدالخالق عزيمة، ط: عالم الكتب، بيروت.

(قلت : رأيت قولهم " يا زيدُ الطويلُ " علامٌ نصبوا الطويلُ؟، قال : نُصِبَ لأنه صفة لمنصوب، قال : وإن شئتَ كان نصبًا على "أعني")<sup>١</sup>.

رابعًا: أفراد العلل النحوية بمؤلفات خاصة بها، فبعد أن كانت مبنوثة في ثنايا كتب النحو نجدها في هذه الحقبة تفرّد لها بالتأليف، على غرار ما قام به قطرب (ت ٢٠٦هـ) في كتابه "العلل في النحو"<sup>٢</sup>، والمازني (ت ٢٤٩هـ) "عل النحو"<sup>٣</sup>، وثعلب (ت ٢٩١هـ) "اختلاف النحويين"<sup>٤</sup>، وابن كيسان (ت ٢٩٩هـ) "المختار في علل النحو"<sup>٥</sup>.

### المرحلة الثالثة (النضج والازدهار) :

استفحل أمر العلة والتعليل في القرنين الثالث والرابع الهجريين، ومما ساعد على ذلك امتزاج النحو بالمنطق آنذاك، وكان من نتاج توسعهم في بحث العلة وتقصي دقائقها وأسرارها أن أحاطوا بجميع جوانبها.

ويعد أبو بكر بن السراج (ت ٣١٦هـ) أول من قسم العلل إلى قسمين: القسم الأول: يؤدي إلى كلام العرب، الغاية منه أن تؤدي إلى كلام العرب؛ والقسم الثاني: علة العلة، فغاياته بيان الحكمة من هذا الكلام، قال ابن السراج: (واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام

١ \_ الكتاب ٢/١٨٣

٢ \_ نشأة النحو ص ٦٥

٣ \_ المرجع السابق ص ٦٦

٤ \_ المرجع السابق ص ٧٣

٥ \_ المرجع السابق ص ١٠٤



العرب ، كقولنا: كل فاعل مرفوع؛ وضرب آخر يُسمى علة العلة، مثل أن يقولوا : لِمَ صار الفاعل مرفوعًا ، والمفعول به منصوبًا )<sup>١</sup>.

ثم قال : ( وغرضي في هذا الكتاب ذكر العلة التي إذا اطّردت وُصِل بها إلى كلامهم فقط )<sup>٢</sup>.

كما أولع ابن الوراق (ت ٣١٦هـ) بالتعليل، وأفرد له كتابًا سماه "علل النحو" استوفى فيه كل أبواب النحو والصرف، ولم تقف تعليلاته عند بيان الوجه الواحد، وإنما تتعدد الأوجه وتكثر، بل لم يكتف بتعليل ما هو موجود في اللغة وإنما غار إلى ما هو غير موجود أيضًا، فيعلل ما قاله وما استعملوه وما تجنبوه<sup>٣</sup>.

ثم تَوَجَّ الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) جهود سابقيه بتأليف "الإيضاح في علل النحو"، وقسم العلل إلى ثلاثة أضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية<sup>٤</sup>.

وكان غالبًا ما يقصر اهتمامه على مسائل وموضوعات العلة التي بنيت عليها القاعدة، وتحدد بموجبها الحكم على الظاهرة النحوية، وذلك بذكر مسألة معينة وما يرتبط بها من آراء النحاة واختلافاتهم مع ذكر الأدلة

١ \_ الأصول لابن السراج ٦٧/١

٢ \_ المرجع السابق

٣ . علل النحو لابن الوراق ص ٥٨ ، ٥٧ ، ت: محمد جاسم الدرويش ، ط: مكتبة الرشد ، الرياض ، الأولى (١٤٢٠هـ ١٩٩٩م)

٤ - الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٨، ت: مازن المبارك ، ط: دار النقائس ، بيروت ، الثالثة (١٣٩٩هـ ١٩٧٩م)

النحوية الداعمة لما رآه وعللوه مما يصل أحيانًا إلى النوع الثاني من العلل " الجدلية النظرية".<sup>١</sup>

ثم جاء أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) وأكثر من التعليل، الأمر الذي دفع تلميذه ابن جني للقول : (أحسب أن أبا علي قد خطر له ، وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لأصحابنا).<sup>٢</sup>

وامتاز الرماني (ت ٣٨٤هـ) في تعليلاته بعنايته الفائقة بالعلة النحوية، فلا يكاد يذكر حكمًا نحويًا دون أن يُعلل له، وتتنوع تعليلاته فزادت على ثلاثين نوعًا من أنواع العلل النحوية، بالإضافة إلى عزو العلل لأصحابها دون التعصب لمذهب أو رأي، وكان يسمي وصف العلة علة، فيقول : العلة الصحيحة أو العلة الفاسدة، أو العلة النادرة، أو العلة اللازمة، أو العلة الموجبة، أو العلة المجوزة.<sup>٣</sup>

أما ابن جني (ت ٣٩٢) فعلل النحو عنده أقرب إلى علل أهل الكلام منها إلى علل الفقه، ووجه رأيه ذلك أمران: الأول: أنه يمكن إدراك علة لكل حكم نحوي، وليس كذلك علل الفقه، فكثير من أحكامه تعبدي، الثاني : وهو مترتب على الأول، أن علل النحو ترجع إلى الطبع والحس، بخلاف

١- العلة النحوية في كتاب الأخبار لأبي القاسم الزجاجي ص ٢٩٤، عمر عبدالهادي الزهير ، مجلة دراسات البصرة (٢٢)، ٢٠١٦م.

٢ . الخصائص لابن جني ٢٠٨/١، ط: الهيئة المصرية للكتاب ، الرابعة.

٣. التعليل عند الرماني في شرحه لكتاب سيبويه ص ٨٤٢، صالح مطلق المالكي ، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة (١٤٣٨هـ-١٤٣٩هـ)

علل الفقه، فإنها إمارات للأحكام فقط، فهاتان سمتان في علل النحو يقربانها من علل المتكلمين، ويبعدانها من علل الفقهاء.<sup>1</sup>

وقسم العلل النحوية إلى علل موجبة، وعلل مجوزة، فقال: (اعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها، كنصب الفضلة أو ما شابه في اللفظ الفضلة، ورفع المبتدأ والخبر والفاعل، وجر المضاف إليه، وغير ذلك، فعلى هذه الداعية إليها موجبة لها، غير مقتصرة بها على تجويزها، وعلى هذا مفاد كلام العرب، وضرب آخر يُسمى علة، وإنما هو في الحقيقة سبب يُجوز ولا يُوجب، من ذلك الأسباب الستة الداعية إلى الإمالة هي علة الجواز لا علة الوجوب).<sup>2</sup>

وأولع ابن الأنباري (ت ٥٧٧) بالعلة النحوية، وألف كتابه "الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في الأصول النحوية" فتناول هذا الفن في هيئة علم مستقل رسم حدوده وبيّن مسأله، لكن السمة الأبرز تتلخص في أهمية تقسيم التعليل وفق المناهج التي اتبعها العلماء في دراسته.<sup>3</sup>

كما أسهم أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ) في هذا الجانب بالتأليف، فصنّف في ذلك كتابه "اللباب في علل البناء والإعراب" فكان

١ أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث ص ١١٥، شوقي ضيف، ط: عالم الكتب، الرابعة (١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م)، فيض الانشراح لأبي عبدالله الفاسي ص ٨٤٧، ت: محمد يوسف فجال، ط: ١١٧٠ هـ.

٢. الخصائص ١/١٦٥

٣ \_ أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث ص ١١٥، شوقي ضيف، ط: عالم الكتب، الرابعة (١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م)، فيض الانشراح لأبي عبدالله الفاسي ص ٨٤٧، ت: محمد يوسف فجال، ط: ١١٧٠ هـ.

التعليل غاية المؤلف الأولى من تأليفه الكتاب، فكل شيء معلول بعلة أو بضع علل، وعلى النحو الذي أن يفنق عرا الكلام عن هذه العلل.

ونجد السيوطي في كتابه "الاقتراح" يذكر تقسيمين آخرين للعلل، فالأول باعتبار الشيوخ، وذكر تحته قسمين: العلة المطردة: وهي التي تقاس على كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم، وجعل تحتها أكثر من أربعة وعشرين نوعا منها: علة سماع وعلة تشبيه وعلة توكيد، وهي العلة التعليمية؛ والعلل الحُكمية: وهي التي تظهر حكمة العرب، وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم، وهي العلة الثواني.

والثاني: باعتبار طبيعة العلل، وتحته ثلاثة أقسام: العلة البسيطة: وهي التي يقع التعليل بها من وجه واحد، كالجوار والمشابهة، والعلة المركبة: وهي التي تفيد أكثر من علة في تعليل قياس ما، ويكون الحكم فيها بمجموع الأمرين، كالمنع من الصرف لعلتين.

والعلة القاصرة: وهي التي يقتصر التعليل بها على مواضع معينة دون غيرها، كـ "عسى الغويرُ أبؤسا" حيث جرت عسى مجرى صار، ولم تعرف في غير هذا الموضع، وقد أنكر ابن جني هذه العلة وبين فسادها فيما يراه، وعقد بابا لذلك في الخصائص.

نستخلص مما سبق أن نحاة في هذه الحقبة قد اهتموا بالتعليل، وطرقه اهتماما فائقا، إلا أنهم انقسموا إلى قسمين: أحدهما: وقف منها موقفا معتدلا بسيطا، فلم يسرف فيها، ولم يوغل في التعليل والتفسير كالزجاجي، وثانيهما: أخذ منحى الإسراف حتى عاد يعلل ظواهر يفترضها افتراضا جدليا، كالفارسي، والرماني، وابن الوراق، وابن جني، مما دعا بعض النحاة للرد عليهم وانتقادهم في محاولة لرفض العلل الثواني والثالث أمثال: ابن

مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ) في كتابه " الرد على النحاة"، معللاً لإسقاط العلل الثواني والثالث من النحو بأمرين:

أولهما: عدم حاجة العرب إليها، فإذا قال قائل: لِمَ رُفِعَ الفاعل، فالصواب أن يقال له: كذا نطقت العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر.

وثانيهما: هذه العلل تُردُّ لأمر لا شأن لها باللغة، فهي إما أن تقطع تطلع السائل بعد العلة الأولى، أو لسد ضرورة ذهنية مفتعلة، أو سفسطة لا قيمة لها إطلاقاً.<sup>١</sup>

فأساس رأيه في التعليل أن ما يُفسر النطق مقبول، وما لا علاقة له بالنطق مرفوض، فلا داعي إلى الإغراق في التفسير والتقدير.

أما العلل الأولى المقبولة عنده فهي التي بمعرفتها تحصل المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك بالنظر، فهي لخدمة النص اللغوي؛ لمعرفة نظمه وطريقة نطقه، فنطق العرب واستقراء كلامهم هما أساس العلل النحوية المقبولة، كما أن النصوص الدينية أساس الأحكام الفقهية التي لا تحتاج إلى استنباط شيء وراءها.<sup>٢</sup>

ويعد ابن حزم الظاهري (ت ٤٥٦) سابقاً لابن مضاء في موقفه من العلل، فلم يعترف بعلة عقلية يبتدعها الذهن، بل العلل عنده صفات ترد

١. الرد على النحاة ص ١٥٣، ١٥٢.

٢. أصول النحو العرب ورأي ابن مضاء ص ١٣٥

في النصوص يترتب عليه حكم، فأى ظاهرة لغوية هي من الله ولا حاجة إلى استنباط العلل.<sup>١</sup>

وقد جنح أبو حيان الأندلسي إلى مسلك ابن مضاء بإطراح العلل في اللغة والنحو، ونفّرَ منها ونفّر، فدعا إلى ترك ما لا يُجدي نفعًا منها، وعلم اللغة والنحو لا يحتاجان إلى تعليل، فهما علمان وضعيان، والوضعيات لا تُعلّل.

وهاجم تعليقات النحاة بحجة أنها لا تُحصّل في أيدي الدارسين أي فائدة علمية، ف"النحاة مولعون بكثرة التعليل، ولو كانوا يضعون مكان التعليل أحكامًا نحوية مستندة للسمع الصحيح لكان أجدى وأنفع.

قال أبو حيان في مبحث الضمير البارز: (فجميع ضمائر الجر هي ضمائر النصب المتصلة، وكذلك أشركوا في الياء، جعلوها من ضمائر الرفع المتصلة في خطاب المؤنث، وجعلوها من ضمائر النصب والجرّ للمتكلم، وهذه كلّها أوضاعٌ لا تعليل لها)<sup>٢</sup>

والحقيقة أن أبا حيان لا يلغي التعليل جملة واحدة، ولكنه يرى الأخذ به بعد تقرر السماع عند العرب، وهذا يؤكد إلحاحه على السماع.<sup>٣</sup>

١. المرجع السابق ٥٤، ٥٥.

٢. التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان ٢/١٦٠، ١٦١، ت: حسن هنداوي، ط: دار القلم، دمشق، الأولى (١٤١٩هـ، ١٩٩٨م)

٣. مظاهر التعليل النحوي ص ٦

## المرحلة الرابعة (المراجعة والاستقرار):

تمثل التعليقات منذ القرن السادس الهجري في مجملها موقفًا واضحًا في اتجاهين غالبًا على أعمال النحاة في هذه المرحلة :

أحدهما: نزع إلى جمع ما يستطيع من العلل، والترجيح بينهما في مطولات نحوية عامة، كشرح المفصل لابن يعيش، و"شرح الكافية" للرضي الاستراباذي، و"همع الهوامع" للسيوطي، و"توجيه للمع" لابن الخباز الذي هو موضع دراستنا.

والآخر: نزع إلى اختيار مناسبة أو أكثر، والسكوت عن العلل الأخرى كما في المختصرات ، نحو: "الكافية" لابن الحاجب، و"قطر الندى" لابن هشام .

وقد وقع هذان الاتجاهان في أسر علل النحاة السابقين ، فمال التعليل النحوي إلى الاستقرار على النظري والتطبيقي ، وأصبح التعليل ترجيحًا بين العلل.<sup>١</sup>

ومن سمات هذه المرحلة: الإكثار من العلل؛ وذلك أن سمات درسهم النحوي قد غلبت عليه صبغة المنطق، فبرز اعتدادهم بالقياس والتعليل في استنباط القواعد النحوية، فعلبت شيئًا فشيئًا أسلوب المناطقة في التزام الحدود

١ \_ التعليل النحوي مفهومًا واصطلاحًا ص ٩٥، فوزية علي القضاء، جامعة البلقاء التطبيقية.

والتقسيمات، والتعليلات في مؤلفاتهم التي امتازت بالتدرج في بناء قواعد النحو الكلية، ومسائلها، وتفرعاتها.<sup>١</sup>

### ثالثاً : دوافع التعليل:

استمد التعليل في النحو العربي وجوده من مجموعة من الدوافع التي دعت إلى وجوده وتطوره ، وهي:

أولاً : التعليل النحوي يكشف حكمة الله في الصنع وأوضاع الكلام، قال صاحب المستوفي :

(إذا استقرت أصول هذه الصناعة علمت أنها في غاية الوثاقة، وإذا تأملت عللها عرفت أنها غير مدخولة ولا متسمح فيها، فنحن إذا صادفنا الصيغ المستعملة والأوضاع بحال من الأحوال، وعلمنا أنها كلها أو بعضها من وضع واضع حكيم \_جل تعالى\_ تطلبنا به وجه الحكمة لتلك الحال من بين أخواتها، فإذا حصلنا عليه، فذلك غاية المطلوب)<sup>٢</sup>

ثانياً: طبيعة العقل البشري أن يسأل عن الأسباب الكامنة وراء أي ظاهرة مهما كان نوعها، فيطمع إلى تفسيرها وإخضاعها للأحكام التي يرتضيها.<sup>٣</sup>

١ . أصول النحو العربي ص ١٢٤، تعليم النحو العربي لمازن مبارك ص ٩٧٢، مجلة مجمع اللغة العربية ،دمشق(٢٠٠١هـ).  
٢ . الاقتراح في النحو ص ٢٤٩، ٢٥٠.  
٣ . نظرية التعليل ص ٧٤، ٧٥.



قال عفيف دمشقية: ( وأما عن العلاقة بين نظرية العامل وبين علل النحو والفرق بينهما، فنقول أنهما نابتان من معين واحد، هو العقل البشري الذي من طبيعته التساؤل عن الأسباب الكامنة وراء أية ظاهرة مهما كان نوعها، وبالتالي طموحها إلى تفسيرها وإخضاعها لأحكام منطقية) <sup>١</sup>.

ثالثاً: طبيعة النحو الاجتهادية، فقد قام النحو العربي في تشكيله على ركيزتين أساسيتين: الوصف، والتفسير؛ وقد تمثل الوصف بتجريد قواعد من استقرار نصوص الاحتجاج المقبولة، أما التفسير فهو اجتهاد من النحوي في تعليل القاعدة المستخلصة من الوصف يفسرها وفق مؤثرات مختلفة، منها: قدرته العقلية، وثقافته، ومذهبه الديني، وخبرته اللغوية.

وقد دفع النحاة إلى التعليل بأن القاعدة النحوية مبنية على استقرار جزئي، فالتعليل تعويض عن الاستقرار من جهة، وبرهنة على صحة القاعدة من جهة أخرى؛ لأن لبعض قواعد النحو سمة القواعد الرياضية من حيث التلازم في الترتيب، كضرورة تأخر الفاعل عن فعله، أو التلازم في الاحتياج كاحتياج المبتدأ إلى خبره، والقاعدة الرياضية تبرهن قبل القياس عليه. <sup>٢</sup>.

١. تجديد النحو ص ١٥٩، عفيف دمشقية، ط: معهد الإنماء العربي، بيروت (١٩٨١م).

٢. نظرية التعليل ص ٧٠.

رابعًا: أن هذه العلة قد قامت في عقول العرب ونياتهم ، والنحاة يعللون لما قام في النيات والعقول، ويؤيد ابن الأنباري هذه الفكرة في حديثه عن تخصيص العلة بقوله: ( العلة دليل على الحكم بجعل جاعل )<sup>١</sup> فالعلل\_ في رأيه \_ بجعل جاعل، وهو باحث النحو ؛ لتأييد الحكم الموجود بالنص.<sup>٢</sup>

خامسًا : تعليم النحو؛ لأن التعليم بطبيعته يرتبط بمعيارين: الأول: صورة مجردة للتراكيب والأبنية، وهي تسمى بالقاعدة.

والثاني: اعتماد القاعدة مقياسًا من مقاييس الصواب يستند إليها المعلم.<sup>٣</sup> فكان من المؤلف أن يسأل طلاب العلم عن علة حكم نحوي سؤالًا يحث ذهن النحاة على التفكير بعلة مناسبة مقنعة، يتخذون منها وسيلة لشرح حكم نحوي، أو تقريره، أو إقناع المتعلمين به<sup>٤</sup>

### شروط العلة :

من شروط العلة أن تكون ظاهرة مؤثرة في الحكم، بل تكون هي الموجبة للحكم في المقيس عليه؛ ولذلك خطأ ابن مالك البصريين في قولهم : إن علة إعراب الفعل المضارع مشابهته للاسم في حركاته وسكناته، وإبهامه بكونه يحتمل الدلالة على الحال أو الاستقبال، وتخصيصه بأحد الزمانين بقرينة، فإن هذه الأمور ليست الموجبة لإعراب الاسم، وإنما الموجب له قبوله

١ . الإعراب في جدل الإعراب ص ١١٣ .

٢ . أصول النحو ص ١٢٤، ١٢٥ .

٣ . نظرية التعليل ص ٧٠ .

٤ . التعليل النحوي مفهومًا واصطلاحًا ص ١٠٢ .

بصيغة واحدة معاني مختلفة ولا يميزها إلا الإعراب، تقول: "ما أحسن زيدًا" فيحتمل النفي، والتعجب، والاستفهام، فإن أردت الأول رفعت "زيدًا"، أو الثاني نصبته، أو الثالث جررته.<sup>١</sup>

ويشترط أيضًا أن تكون العلة مطردة، أي: كلما وجدت الحكم وُجد الحكم، وكلما فقدت الحكم فقد الحكم، بمعنى دوران الحكم مع العلة وجودًا وعدمًا، كرفع كل ما أسند إليه الفعل لوجود علة الإسناد، ونصب كل مفعول وقع فضلة لوجود علة وقوع الفعل عليه، وإنما يجب أن يكون الطرد شرطًا في العلة؛ لأن العلة النحوية كالعلة العقلية، ولا خلاف أن العلة العقلية لا تكون إلا مطردة.

كما يشترط في العلة أن تكون متعدية غير قاصرة على موقع الحكم، فتعدي العلة هو الأساس في القياس، فإذا كان الوصف مقصورًا على موصوفه الذي يُعلل به، فعلة لا يمكن تعديها، وقد عقد ابن جني بابًا مستقلًا في كتابه الخصائص عنوانه "باب في أن العلة إذا لم تتعد لم تصح"، وفيه يقول:

(ومن ذلك قول من اعتل لبناء: كم، و "من"، و "ما"، و "إذا"، ونحو ذلك بأن الأسماء لما كانت على حرفين شابهت بذلك ما جاء من الحروف على حرفين، نحو: "هل"، و "بل" و "قد"، فلما شابهت الحرف من هذا الموضع وجب بناؤها، كما أن الحروف مبنية)<sup>٢</sup>

١. لمع الأدلة ص ١١٥، فيض الانشراح من روض طي الاقتراح للفاسي ص ٩٠٤، ٩٠٥، ن: محمود يوسف فجال، دار البحوث الإسلامية، الإمارات، الثانية (٢٠٠٢\_١٤٢٣)
٢. الخصائص ١/٥٢، ٥٣.

## المبحث الثاني: العلة النحوية عند ابن الخباز

تتبعنا فيما سبق مسار التعليل منذ بدايته ونشأته حتى نهاية القرن السادس الهجري- عصر الاستقرار والمراجعة- لتقصي العلة وتطورها بدءًا بأبي إسحاق الحضرمي حتى ابن الخباز

(ت ٦٣٨)؛ لما تمتاز به الدراسات النحوية من تلازم جهود السلف والخلف فيها، بالإضافة إلى أن الوقوف على سمات التعليل عند النحاة الذين سبقوا ابن الخباز سيوضح لنا سمات المرحلة التي تتمثل في جهود ابن الخباز ومعاصريه، والتي امتازت في أغلبها على جمع ما يُستطاع من العلل، والترجيح بينها في مطولات نحوية، أو شروح لكتب السابقين من النحاة كشرح اللمع لابن الخباز المسمى "توجيه اللمع".

### ابن الخباز والعلل:

اهتم ابن الخباز بالتعليلات النحوية اهتمامًا بالغًا، وصرف لها الكثير من عنايته، فلا يكاد يدرس مسألة إلا ويعلل لأحكامها حتى غلب مقدار ما في هذا الكتاب من العلل على ما فيه من الأحكام النحوية، بل نراه يحشد للحكم الواحد في أكثر المواضع من العلل ما يتراوح عددها بين الثلاث والأربع، وقد يكون هناك توليد لعل في الحكم الواحد.

كما أنه لم يكتفِ بتعليل الأحكام النحوية والصرفية وما هو موجود في اللغة بحسب، وإنما علل ما قالوه وما لم يقولوه، وما استعملوه وما تجنبوه، فنراه يقول:

(وقول العامة: فلان قاعد خطأ فاحش؛ لأن العرب لا تقولوا ولا تميله، وقال لي بعض البغداديين: "انتم تلحنون لأنكم تميلون قاعداً"، فقلت له: "لحنكم أقبح من لحننا"؛ لأننا نحن نُميل ألفه وأنتم تقلبونها تاءً<sup>١</sup>) ، ويقول في باب خبر المبتدأ :

(والذي سوغ حذف المضاف: أن قولهم: "الليلة الهلال" لا يُقال في الليلة التاسعة والعشرين؛ لأن الشهر لا يكون ثمانية وعشرين، ولا في الليلة الحادية والثلاثين؛ لأن لا بد من طلوعه، وإنما يقال في الليلة الثلاثين؛ لأنه يجوز طلوعه وعدم طلوعه، ففي الإخبار به فائدة)<sup>٢</sup>.

بل إن تعليقاته لم تقتصر على تحليل الظواهر اللغوية فحسب بل ذهب إلى سبب حدوثها، ولماذا تظهر بهذا الشكل، ولماذا لم تظهر بشكل آخ، ومن خلال هذه التساؤلات يكثر التعليقات، وإن كان دافعه من ذلك اعتزازه بلغته، ويقيناً منه بأنها تمتاز بالدقة والبناء المحكم، فنراه يعلل لإعراب المنقوص بعلامات مقدرة في حالتي الرفع والجر بقوله:

(وإنما استتقلت الضمة والكسرة على الياء؛ لأن الحركات مجانسة لحروف العلة؛ لأن الفتحة والألف من مخرج، والكسرة والياء من مخرج، والضمة والواو من مخرج، والألف بمنزلة فتحتين، والياء بمنزلة كسرتين، والواو بمنزلة ضمتين، فلو ضممت ياء المنقوص لكنت جامعاً بين ثلاث كسرات وضمة، ولو كسرتها لكنت جامعاً بين أربع كسرات، فلما أسكنت حذفت، وكانت أولى بالحذف من التنوين لوجهين: أحدهما: أن قبلها كسرة

١ - توجيه اللمع ص ٦٠٦

٢ - المرجع السابق ص ١١٣

تدل عليها، والثاني: أن التثوين يدل على الخفة والمكانة، فكان أولى بالبقاء<sup>١</sup>.

ويعلل أيضًا لبناء "حَيْثُ"، ولماذا البناء على حركة، ولماذا كانت حركة البناء على الضم، فقال:

(وإنما بُنيت "حَيْثُ"؛ لأنها تفتقر إلى الإضافة في فهم معناها، فجرت مجرى الحرف الذي لا بد له من غيره، وحُرك آخرها؛ لالتقاء الساكنين، وضمّت تشبيهاً بقبْل و "بَعْدُ"؛ لأنها تلزم الإضافة)<sup>٢</sup>

وعلل لبناء "أولاء"، ثم علل لبنائها على حركة، ثم علل لبنائها على الكسر، فقال:

(وبُنيت "أولاء"؛ لأنها تضمنت معنى حرف الإشارة، وحُركت؛ لالتقاء الساكنين، وكُسرت؛ على أصلها، و"ها" حرف تنبيه، وليست من الاسم)<sup>٣</sup>

وعلل لبناء الفعل الماضي، ثم لماذا حُرك آخره، ولماذا حركة البناء الفتحة، فقال:

(ومن الأفعال الفعل الماضي نحو: قام، وقعد، وبنأوه؛ لأنه فعل، والأصل في الأفعال البناء؛ لأنها تدل بالصيغ المختلفة على المعاني المختلفة، وحُرك آخره؛ لأنه ضارع الأسماء مضارعة ناقصة، حيث وقع صفة، وبعَدَ حرف الشرط كقولك: "مررتُ برجلٍ قام"، و"إن دَهَبَ رَيْدٌ جَلَسَ عَمْرُو"، وبُنِيَ على الفتحة؛ لأنها الأصل فيه أن يُبنى على السكون، فلما

١ . توجيه اللمع ص ٨١.

٢ . المرجع السابق ص ٦٩.

٣ . المرجع السابق ص ٧١.

تعدُّر لمضارعة الأسماء بُني على أقرب الحركات إلى السكون، وتلك  
الفتحة<sup>١</sup>

وعلى لنصب جمع المذكر السالم بالياء بالحمل على الجر، ثم علل  
لماذا الحمل على الاسم المجرور أولى، ثم لِمَ ألحقت الياء بنون، ولم حُرِكت  
نون الجمع، ولم كانت الحركة فتحة ولم تكن كسرة، فقال:

(وإن كان منصوباً فعلامته الياء؛ لأنه لم يبق للنصب علامة فحُمِل  
على الجر، وكان حملة عليه أولى؛ لاشتراكهما في وقوعهما فضلتين، وتلحقه  
بعد الواو والياء نون مفتوحة، وهي عوض عن الحركة والتتوين اللذين كانا  
في الواحد كما ذكرنا في التنثية، وتحريكها؛ لالتقاء الساكنين، وفتحها؛  
لمعادلة اللفظ؛ لأن قبلها واوًا قبلها ضمة، وياء قبلها كسرة، فلو كُسرت لثقل  
اللفظ)<sup>٢</sup>

ويعلل أيضًا لعمل "إنَّ" وأخواتها، ولمَّ وجب أن تعمل، ولماذا  
نصبت المبتدأ ورفعت الخب، ولمَّ لم يُعكس ذلك .

كما شملت تعليلاته عيوب القافية، فقال:

( قِفي قَبْلَ التَّقْرِقِ يا ضُبَعًا      ولا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الوَدَاعَا .

أراد: ضُبَاعَه فرخم، والألف للإطلاق، و"موقف" اسم "كان" وهو نكرة،  
و"الوداع" خبرها وهو معرفة، ولو أعطاه حقه في الكلام لنصب "موقفًا" ورفع

١ . المرجع السابق .

٢ . المرجع السابق ص ٩٤ .

"الوداع" ، ولكنه نكب عن ذلك؛ لأنه عَيْبٌ في القافية شديد القبح، وهو اجتماع الرفع والنصب في قصيدة<sup>١</sup>

كما تضمنت تعليلاته مخارج الكلمة وصفاتها، فقال في باب الإمالة: (فالمستعلية: الصَّادُ، والضَّادُ، والطَّاءُ، والظَّاءُ، والخَّاءُ، والعَيْنُ، والقَافُ؛ وإنما سميت مستعلية؛ لأن اللسان يصعد معهن إلى الحنك الأعلى)<sup>٢</sup> بل تعدى بتعليلاته إلى غير اللغة، فقال تعليقاً على قول الشاعر:

لَيْتَ الْحَمَامِ لِيهِ                      إِلَى حَمَا مَنِيهِ  
وَنِصْفَهُ قَدِيهِ                      تَمَّ الْحَمَامِ مِيهِ

(وهذه مسألة حسابية تخرج بالمجهول، وهو أن يقال: أي عدد إذا زدنا عليه نِصْفَهُ وَوَاحِدًا بلغ مائة؟، فالجواب: أن نجعل العدد شيئاً، ويزاد عليه نصف شيء وواحد، فيصير شيء وواحد يعدل مئة، فَأَلْتَقَ وَاحِدًا مِنَ الْجَانِبِينَ؛ لأنه مشترك يبقى شيء ونصف شيء يعدل تسعة وتسعين، فالشيء يعدل ستة وستين، وهذا كان عدد الحمام)<sup>٣</sup>

ومنه أيضاً قوله: ( فإن قلت فما الفرق بين قولنا: "زيدٌ أخوك"، وقولنا: "أخوك زيدٌ"؟، قلت: الفرق بينهما من وجهين: أحدهما: أن قولنا: "زيدٌ أخوك" تعريف للقربة، و"أخوك زيدٌ" تعريف للاسم، الثاني: أن قولنا: "زيدٌ أخوك" لا ينفي أن يكون له أخٌ غير زيدٍ؛ لأنك أخبرت بالعام عن الخاص،

١ - توجيه اللمع ص ١٣٧.

٢ - المرجع السابق ص ٦٠٥.

٣ - المرجع السابق، ص ٥٨٨.



ويشير إليه الفقهاء من الفرق بين قولهم "زيدٌ صديقي"، وقولهم "صديقي زيدٌ"<sup>١</sup>

وبلغت عنايته بالعلل أنه لم يكتف بتعليل الأحكام فحسب لكنه علل لأسلوب ابن جني في الكتاب، فعَلل لبدء ابن جني بالأسماء بقوله: (إنما بدأ بالأسماء؛ لأنها الأصل في الإعراب، وكانت الأصل في الإعراب؛ لأنها تدل بصيغة واحدة على معانٍ مختلفة).<sup>٢</sup>

وعلل لبدئه بتعريف المعرب فقال: (وبدأ بتعريف المعرب لوجهين أحدهما: أنه قسما، والمبني ثلاثة أقسام، والاثنتان قبل الثلاثة؛ والثاني: أن الاسم مقدم على الفعل والحرف، والإعراب أصل فيه).<sup>٣</sup>

وعلل لبدئه بالضمير المنفصل بقوله: (وإنما بدأ بالمنفصل؛ لأنه أشبه بالظاهر الذي هو الأصل)، ثم علل لبدئه بالمضمر منه بأنه: (أقوى تعريفاً من غيره)، ثم علل لبدئه بالمرفوع منه بقوله: (المرفوع هو الأصل، حيث يُستغنى عنه).<sup>٤</sup>

كما عاب على ابن جني في نفس الباب تقديم المعرب والمبني على باب الإعراب والبناء، معللاً ذلك بقوله: (لأن المعرب والمبني مشتقان منهما، ومعرفة المشتق منه متقدمة على معرفة المشتق).<sup>٥</sup>

١ . المرجع السابق ص ١٠٧ .

٢ - المرجع السابق ص ١٠٣

٣ - المرجع السابق ص ٦٥

٤ . المرجع السابق ص ٣٠٢ .

٥ - توجيه اللمع ٦٤

وعاب عليه تقسيم الفعل المتعدي إلى متعدٍ بنفسه، وتعدٍ بحرف الجر مُعللاً ذلك، بقوله:

( وتقسيمه الفعل المتعدي ألى المفعول به إلى متعدٍ بنفسه، وإلى متعدٍ بحرف الجر غير مستقيم؛ لأن ما تعدى إليه الفعل بحرف الجر، نحو قولك: مررتُ بزيدٍ، لا يُسمَى مفعولاً به على حد تسمية "زيد" في قولك: ضربتُ زيداً)<sup>١</sup>

كما اهتم بتعليل المسميات، فقال معللاً لتسمية المقصور بقوله (المقصور، وسمي بذلك لوجهين: أحدهما أن إعرابه مقدر في آخره لا يظهر، فهو كالمحبوس فيه، ومعنى القصر الحبس؛ والثاني: أنه قصر عن غاية الممدود؛ لأن بناءه أطول من بنائه)<sup>٢</sup>

وعلى لتسميه عطف البيان بقوله: (إنما سُمِّي هذا عطفًا؛ لأن الاسم الثاني في معنى الأول، فكأنه عُطف عليه، وسُمِّي عطف بيان؛ لأن الاسم الثاني مبين للأول)<sup>٣</sup>

ولم يقتصر ابن الخباز في شرحه للمُع ابن جني على تعليل أسلوبه ومسمياته فحسب، بل عنى بتعليل كلام ابن جني حتى شملت تعليلاته جميع أبواب الكتاب ومسائله بقصد توضيح الأحكام وتفصيلها، وهو ما صرح به في مقدمة كتابه قائلاً: (فضمنت لهم إملاءً مختصرًا أقتصر به على توجيه

١ . المرجع السابق ص ١٧٤ .

٢ - المرجع السابق، ص ٤٤

٣ . المرجع السابق ص ٢٨١ .

مسائله وتبليغ وسائله، وكلما مررت ببيت ذكرت إعرابه، أو بلفظ لغوي جليته تجلية تُزيل استغرابه، وعلت فيه المسائل جُمع<sup>١</sup>.

ومن أمثلة ذلك: قول ابن جني في باب "المعرب والمبني": (الكلام في المعرب والمبني على ضربين: معرب ومبني، والمعرب على ضربين: أحدهما: الاسم المتمكن، والآخر: الفعل المضارع، وما عداهما من سائر الكلام فمبني غير معرب).

وبالرجوع إلى شرح ابن الخباز لقول ابن جني نجده قد علل لكل جزء من جزئيات نص ابن جني، حيث علل لضرورة تقسيم الكلم إلى معرب ومبني قائلاً: (لأنه دائر بين النفي والإثبات؛ لأن المعرب ما تغير آخره لتغير العوامل، والمبني ما ثبت آخره على صورة واحدة، وإن اختلفت العوامل).

ثم علل لبدئه بتعريف العرب بعلتين: (أحدهما: أنه قسمان، والمبني ثلاثة أقسام، والاثنتان قبل الثلاثة، والثاني: أن الاسم مقدم على الفعل والحرف، والإعراب أصل فيه).

ثم علل لعدم ذكره المبني في هذا الباب بأنه: (ذكره فيه على سبيل الإجمال، وفي الباب الذي يتلوه على سبيل التفصيل).

ثم علل لتوكيده الكلام بنحو "غير معرب": (لأن قوله "مبني" يُغني عنه)، ثم علل لتسمية الاسم المعرب بالمتمكن فقال: (الأصل في الأسماء الإعراب، فما كان منها معرباً فهو باقٍ على أصله، وذلك هو المتمكن)،

١. المرجع السابق ص ٦١.

وعلل لبدئته بتعريف الاسم؛ بأنه (الأصل في الإعراب)، ثم أخذ يعلل لأوجه الشبه بين الفعل المضارع للأسماء معللاً ذلك بثلاث علل.<sup>١</sup>

كما تميز ابن الخباز في شرحه للكتاب بأنه لم يقتصر على تعليلات ابن جني بل راح يزيد في العلل ويفرعهما، من ذلك تعليل ابن جني لحذف ياء المنقوص في حالتي الرفع والجر بأن: (الأصل فيه: هذا قاضي، ومررت بقاضين فأسكنت الياء استتقالاً للضمة والكسرة عليها، وكان التنوين بعدها ساكناً، فحذفت الياء للالتقاء الساكنين).<sup>٢</sup>

فلم يكتف ابن الخباز بتعليل ابن جني بل علل لسبب استتقال الضمة والكسرة على الياء، فقال: (وإنما استتقلت الضمة والكسرة على الياء؛ لأن الحركات مجانسة لحروف العلة؛ لأن الفتحة و الألف من مخرج، والكسرة والياء من مخرج، والضمة والواو من مخرج، والألف بمنزلة فتحتين، والياء بمنزلة كسرتين، والواو بمنزلة ضمتين، فلو ضممت ياء المنقوص لكنت جامعاً بين ثلاث كسرات وضمة، ولو كسرتها لكنت جامعاً بين أربع كسرات، فلما أسكنت حذفت).

ثم علل لكونها أولى بالحذف من التنوين بعلتين: (أحدهما: أن قبلها كسرة تدل عليه، والثاني: أن التنوين يدل على الخفة والمكانة، فكان أولى بالبقاء).<sup>٣</sup>

كما اهتم بتعليل اختيارات ابن جني وآرائه النحوية، ومنها تعليله لقول ابن جني بأن الأسماء الستة معربة بالحروف، قال ابن جني:

١ . توجيه اللمع ص ٦٤، ٦٥، ٦٦.

٢ . المرجع السابق ص ٧٩.

٣ . المرجع السابق ص ٨٠، ٨١.

(فالواو حرف الإعراب، وهي علامة الرفع، والألف حرف الإعراب وهي علامة النصب، والياء علامو الإعراب وهي علامة الجر)

فعلل ابن الخباز لمذهب ابن جني قائلاً: ( وإنما حكموا بذلك؛ لأن حروف العلة لو سقطت لاختلقت معاني هذه الاسماء، فهي كحروف الإعراب، وتوجد بوجود العامل، وتزول بزواله، فهي كعلاماته، وهذا معنى قوله: "فالواو حرف الإعراب، وهي علامة الرفع"<sup>١</sup>

ومنه أيضاً تعليله لمذهب ابن جني في أن نون المثني عوضاً من الحركة والتنوين، حيث قال: ( ومذهب ابن جني، وهو مذهب سيبويه: أنها زيدت عوضاً من الحركة والتنوين اللذين كانا في المفرد؛ لأن المفرد يستحق الحركة للإعراب والتنوين؛ لأنه منصرف في الأصل، والألف والياء في التثنية يمنعان لحاقهما، فعوض النون، وتحريكها؛ لالتقاء الساكنين، وكسرها على أصله، وهذه النون تثبت مع الألف واللام ثبوت الحركة، وتسقط مع الإضافة سقوط التنوين، ولهذا حكم بأنها عوض منها)<sup>٢</sup>

فقد علل ابن الخباز لزيادة نون التثنية بأن المفرد يستحق الحركة للإعراب، والتنوين؛ لأنه منصرف في الأصل، وألف التثنية والياء يمنعان لحاق الحركة والتنوين بالاسم فعوض عنهما بالنون، وهذه النون تثبت مع الألف واللام ثبوت الحركة وتسقط مع الإضافة سقوط التنوين، ولهذا حكم بأنها عوض منهما، ونسبه إلى سيبويه.<sup>٣</sup>

١ . المرجع السابق ص ٨٩ .

٢ . توجيه اللمع ص ٩١ .

٣ . الكتاب ١/١٧، ١٨ .

كما علل لتقديره للمتعلق الناصب للظرف الواقع خبرًا باسم فاعل، بقوله: (واختلف النحويون في قولنا: "زيدٌ خَلَقَكَ"...والذين قدرُوا ناصبًا اختلفوا: فذهب ابن السراج، وابن جنبي إلى أن التقدير: زيدٌ مُستقرٌ خَلَقَكَ، فقدرُوا اسم فاعل؛ وذلك لأن المفرد أصل للجمله، ولأن في تقديره تقليلاً للحذف) <sup>١</sup>.

ولم يكتف ابن الخباز بتعليل اختيارات ابن جنبي فحسب، بل اهتم بعرض آراء غيره من النحاة، وتعليل آرائهم، حيث استعرض مذهب الفارسي في تقدير المتعلق الناصب للظرف، معللاً له بقوله: (وذهب أبو علي الفارسي إلى أن التقدير: زيدٌ استقرَّ خَلَقَكَ، فقدر الفعل؛ لأنه الأصل في العمل) <sup>٢</sup>، وهو ما نص عليه أبو علي في كتابه "الإيضاح" دون أن يعلل له، فقال: (وأما الجملة التي تكون خبر المبتدأ، فعلى أربعة أضرب: ... الرابع: أن تكون ظرفاً) <sup>٣</sup>، وبه قال الزمخشري <sup>٤</sup>.

كما جاءت تعليلات ابن الخباز في كتابه "توجيه اللمع" موزعة على

نوعين :

النوع الأول : ما يسمى بالعلل البسيطة، وهي التي تعلل ظاهرة واحدة من جهة واحدة، وهذا النوع من العلل هو الغالب في الشرح، ومنها قوله:

١ . توجيه اللمع ص ١١٢ .

٢ . المرجع السابق ص ١١٢، ١١٣ .

٣ . الإيضاح بشرح المقتصد ٢٧٣/١ .

٤ . المفصل بشرح ابن يعيش ٨٨/١ .

(وإن لم يكن العامل متصرفاً لم يجز تقديم الحال عليه؛ لأنه بُعد من الفعل أيماً بُعد لفقد التصرف)<sup>١</sup>

والنوع الثاني: هو ما يسمى بالعلل المركبة، وهي المركبة من عدة أوصاف اثنين فصاعداً، وذلك نحو قوله :

(وتسمية الهمزة والنون والتاء والياء زوائد؛ لأنها ليست من أصل الفعل، لأن الاشتقاق يسقطها، والتصريف شاهد عدل، وزيدت دون غيرها من الحروف؛ لأن أولى الحروف العشرة بالزيادة في مذهب التصريف حروف العلة.)<sup>٢</sup>

يتضح مما سبق مدى اهتمام ابن الخباز بتعليل الأحكام النحوية والظواهر اللغوية ، وأن كل ظاهرة لغوية أو غير لغوية يُمكن تعليلها ، وكل حكم نحوي لا بد له من سبب ، وأن ظاهرة الشمول أثرت تأثيراً كبيراً على تعليلاته ، وذلك لما كان يتمتع به ابن الخباز من ثقافة واسعة شملت النحو، والصرف، واللغة، والعروض، والحساب، والفقهاء.

١ . توجيه اللمع ص ٢٠٥ .

٢ . المرجع السابق ص ٦٦ .

## خصائص التعليل عند ابن الخباز

### ١- تأثره بعلل النحاة السابقين :

العلل التي وردت بكتاب "توجيه اللمع" لابن الخباز غزيرة ومتنوعة، ومعظمها تعالج ظواهر نحوية، وهي على هذا علل قريبة من علل المتكلمين، وهي كذلك تكرر وإعادة للعلل التي جاءت على ألسنة النحويين السابقين، ومنهم أبو عمرو عيسى ابن عمر، فقال في باب النداء معللاً للعطف على المنادى المقترن بالألف واللام:

(أبو عمرو وعيسى ابن عمر يختاران النصب؛ لأنه تعذر بناؤه فعدل به إلى الأصل.)<sup>١</sup>

ومنهم أيضاً الخليل بن أحمد، فقال:

(واختلف الخليل وسيبويه في الألف واللام، فذهب سيبويه إلى أن التعريف باللام والهمزة قبلها زائدة للوصل، واحتج الخليل؛ بأنهم قالوا "أل" ففتحوا الهمزة كما في قاف "قَدْ" وحق همزة الوصل الكسر)<sup>٢</sup>

كما علل ليونس بن حبيب بقوله:

(فإن وقفت على المنقوص مرفوعاً أو مجروراً، فللعراب فيه مذهبان: الأول: وهو أكثر وأقيس واختيار سيبويه حذف الياء، الثاني وهو اختيار

١ - توجيه اللمع ص ٣٢٥، ٣٢٦

٢ - المرجع السابق، ص ٣١٧



يونس أن تثبت الياء، كقولك: "هذا قاضي؛ وحجته: أن الياء حذفت في  
الوصل لملاقاتها التتوين، وقد زال في الوقت فعادة<sup>١</sup>)

كما نسب علله لسيبويه في أكثر من موضع<sup>٢</sup>، والأخفش<sup>٣</sup>،  
والمازني<sup>٤</sup>، والمبرد<sup>٥</sup>، والجرمي<sup>٦</sup>، والفراء<sup>٧</sup>، والزجاج<sup>٨</sup>، وابن  
الوراق<sup>٩</sup>.

ومن العلل أتى بها ينسبها إلى البصريين والكوفيين، حيث قال :

( وأما "مازال، وما برح ، وما انفك"، فمذهب البصريين: أنه لا يجوز  
تقديم أخبارها عليها؛ لأن في أوائلها "ما" النافية، وما في حيزها لا يتقدمها،  
ومذهب الكوفيين: جواز التقديم؛ لأن معاني هذه الأفعال النفي قبل دخول  
"ما"، فلما دخلت "ما" قلبت المعنى إيجاباً )<sup>١٠</sup>

ولم يقتصر ابن الخباز في تعليقاته الإتيان بعلل على السنة النحويين

المتقدمين، بل امتد هذا

١ . المرجع السابق ص ١٢٣، ١٦٣، ١٦٥، ٢٠٠، ٢٠٦، ٤١٣، ٤١٩.

٢ المرجع السابق ص ٢٥١، ٢٥٢، ٢٦٢، ٤١٥، ٥١٣.

٣ . المرجع السابق ص ٢٣١

٤ . المرجع السابق ص ٢١٥، ٢٤٩

٥ المرجع السابق ص ٢١١، ٢١٩..

٦ . المرجع السابق ص ٤١٩

٧ - الم المرجع السابق ص ٢٥٦ رجع السابق ص ١٢٥، ٢١٢، ٢٢٠، ٢٣٨، ٢٤٠،

٢٤١، ١٤٢، ٢٥٢، ٢٥٦، ٢٥٧.

٨ . المرجع السابق ص ٢٣١، ٢٣٣، ٢٤٤.

٩ . المرجع السابق، ص ٣٨٤ ، ٣٨٥

١٠ المرجع السابق ص ٣١٥، ٣١٤.

في الأخذ عن علماء القرن السادس الهجري الذي عاش فيه أمثال:  
السيرافي<sup>١</sup>، والفارسي<sup>٢</sup>، والزمخشري<sup>٣</sup>، والجرجاني<sup>٤</sup>.

وربما دل هذا على ميل ابن الخباز إلى التوسع والاستقصاء في التحقيق  
والبحث دون التعصب لعصر بعينه.

ولم يك اجتهاد ابن الخباز في تعليلاته مقتصرًا على استدعاء علل  
السابقين فحسب، وإنما امتد به الأمر إلى أن سجل عللاً غير قليلة على  
لسانه نفسه، منها قوله: (ولا يجوز تثنية المصدر ولا جمعه؛ لأن الغرض  
منها التكاثر في الواحد، وذلك حاصل بدونهما)<sup>٥</sup>.

ومن ذلك أيضًا تعليله لعدم جواز نيابة غير المفعول مع وجود  
غيره، بقوله: (فجمهور النحويين يذهبون إلى أن الأولى بالإقامة مقام الفاعل  
المفعول به، فتقول: "ضُرب زيدًا بالسوط اليومَ خلفك ضرباً شديداً"، كما قال  
تعالى "كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ" و"كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ"<sup>٦</sup>؛ وذلك لثلاثة أوجه:  
أوجه: الوجه الأول: أن الفعل يعمل في المفعول به بغير واسطة كما تعمل  
في الفاعل بغير واسطة، والوجه الثاني: أن المفعول به يكون فاعلاً في  
المعنى، والفاعل يكون مفعولاً به في المعنى، كقولك: "ضارب زيدٌ عمرًا"،

١. توجيه اللع ٨٥، ٨٦.

٢. المرجع السابق ص ١٠٦.

٣. المرجع السابق ص ٢٨٤، ٢٨٥.

٤. المرجع السابق ٢٤٧.

٥. المرجع السابق ١٦٩.

٦. سورة البقرة ١٧٨.

٧. سورة البقرة ١٨٣.

فكل واحد منهما ضارب ومضروب، الوجه الثالث: أنه قد جاءت عنهم أفعال كثيرة هُجر فاعلها، ولم يستغن فيها بغير المفعول به فجرى عندهم مجرى الفاعل كقولك: "عُنيت بحاجتك"<sup>١</sup>، وسل وَرُكِمَ وَجُنَّ وَوُرِدَ وَحَمَّ)<sup>٢</sup>

فقد علل ابن الخباز لمذهب البصريين بعلل ثلاث علل: العلة الأولى: أن الفاعل يعمل في المفعول به بغير واسطة كالفاعل، والعلة الثانية: أن المفعول به يكون فاعلاً في المعنى كما أن الفاعل مفعولاً في المعنى، والعلة الثالثة: أنه قد جاء على ألسنة العرب أفعال كثيرة هُجر فاعلها، ولم يستغن فيها بغير المفعول به فجرى عندهم مجرى الفاعل، كقولك: "عُنيت بحاجتك".

وبالرجوع إلى كتاب سيبويه نجده قد نص على عدم جواز نيابة غير المفعول دون تعليل، حيث قال: (هذا باب المفعول الذي تعداه فعله غير المفعول، وذلك قولك "كُسى عبدُ الله الثوب"، و"أُعطي عبدُ الله المال"، رفعت "عبدُ الله" ههنا كما رفعته في "ضُرب" حين قلت: "ضُرب عبدُ الله"، وشغلت به "كسى" و"أعطي" كما شغلت به "ضُرب")<sup>٣</sup>

وقال أبو العباس المبرد: (وأنت إذا قلت: "أعطيت زيدا مائة درهم" أو "كسوته ثوبين"، فإنما أوصلت إليه هذا القدر بعينه من الدراهم والثياب، فلذلك لم يجوز أن تقيم المصدر مقام الفاعل إذا كان معه مفعول على الحقيقة، ولكنه قد يجوز أن تقيم المصادر والظروف من الأمكنة والأرمنة مقام الفاعل

١. فصيح ثعلب ص ٢٦٩، ت: عاطف مذكور، ط: دار المعارف، شرح فصيح ثعلب للهروري ص ١٧، ط: الأولى (١٣٦٨ هـ . ١٩٤٩ م).
٢. توجيه اللمع ص ١٣١، ١٣٢.
٣. الكتاب ص ١٩/١، ٢٠.

إذا دخل المفعول من حروف الجر ما يمنعه مقام الفاعل وذلك نحو قولك:  
سِيرَ بَزِيدٌ سَيْرًا شَدِيدًا<sup>١</sup>.

وقال الفارسي: (لو قلت: "ضُربَ زَيْدٌ الضُّربُ" لم يستقم أن ترفع  
"الضرب" وتتصب "زيداً"؛ لأن الضرب مصدر وليس بمفعول به)<sup>٢</sup>.

فقد صرح سيبويه، والمبرد، والفرسي بعدم جواز إقامة غير المفعول مع  
وجوده في الكلام دون أن يعللوا لذلك .

ومنه أيضًا قول ابن الخباز في حد المنصرف: (واختلفوا في حد  
المنصرف، فقال قوم: هو ما دخله التتوين، واحتجوا على ذلك من وجهين:  
أحدهما: أن الشاعر إذا اضطر إلى تتوين ما لا ينصرف في موضع الجر  
نون وجر، ولو كان الجر من الصرف لم يجر، لأنه لا يزداد على مقدار  
الضرورة، الثاني: أنه يُسمى في الرفع والنصب منصرفًا مع أنه لا جر فيه)<sup>٣</sup>

فقد ذكر ابن الخباز في حد المنصرف قولين: الأول: أن الاسم  
المنصرف هو ما دخله التتوين وحده، وأما الجر بالكسرة فتابع له، فسقوطه  
بتبعية التتوين، وعلل ذلك بعلتين:

الأولى: أن الشاعر إذا اضطر إلى صرف ما لا ينصرف جرّه في  
موضع الجر، ولو كان من الصرف لما أتى به من غير ضرورة إليه؛ وذلك  
أن التتوين دعت الضرورة إليه لإقامة الوزن، والوزن يقوم به سواء كسر ما  
قبله، أو فتحه، فلمَّا كُسر حين نون عُلم أنه ليس من الصرف؛ لأن المانع

١. المقتضب ٤/٥١.

٢. الإيضاح العضدي ص ١٤٤.

٣. توجيه اللمع ص ٤٠٤.

من الصرف قائم، وموضع المخالف لهذا المانع الحاجة إلى إقامة الوزن، فيجب أن يختص به، الثانية: أن الشاعر إذا اضطر إلى تنوين المرفوع والمنصوب قيل: قد صُرف للضرورة ولا جر فيهما، ولم أجد من علل لهذا القول ممن سبقه من النحاة.

## ٢\_ أسلوب التساؤل والافتراض :

كثيراً ما كان يستخدم ابن الخباز أسلوب السؤال والجواب في تعليقه للأحكام النحوية تنبيهاً منه لما عساه يدور في ذهن القارئ من أسئلة يقوم بإبرازها والجواب عنها، وسعيًا منه لتثبيت المعلومات في ذهن الطالب، وجذب انتباهه، وكل هذه التساؤلات والافتراضات نابعة من تصور عقلي موغل في التعليل، وما هي إلا انعكاس لجهد عقل يحاول إيجاد العلل لكل شيء في اللغة، فلم يكتفِ بالنظر في اللغة وكلام العرب ، بل ذهب بخياله لافتراض تساؤلات والتعليل لها ، وتناول مسائل جانبية غير حاصلة في اللغة ، كتعليقه لتثنية وجمع الأسماء دون الأفعال والحروف، ولم كانت علامات التثنية حروف علة، ولماذا خصوا التثنية بالألف، ولما خصوها بالرفع ، وما العلة التي زيدت من أجلها نون التثنية، ولماذا رُفع الفاعل ونُصب المفعول، ولماذا جُعِلت الفتحة علامة لبناء الفعل الماضي، ولم رُفع المثني بالألف والمذكر بالواو ، ولم لم يكن العكس، إلى غير ذلك من التساؤلات والافتراضات التي لا نجد لها إجابة في اللغة ذاتها، وإنما هي افتراضات وتصورات نظرية تستند إلى العقل المجرد ، والتي أوغل فيها ابن الخباز وأكثر منها في كتابه ، ولعله في ذلك كان متأثراً بإمام النحاة سيبويه، إذ كان هذا النوع من التعليقات السمة الغالبة في كتابه.

ومن أمثلة: ذلك تعليل ابن الخباز لإعمال "إنَّ" وأخواتها، فعلل لعملها بأربعة أوجه، فقال: ( وإنما أعملت "إنَّ" وأخواتها ؛ لأنها أشبهت الأفعال من أربعة أوجه: الأول: أنها مختصة بالأسماء كالأفعال، الثاني: أنها تدخل على المبتدأ واخبر ككان وظن وأخواتها، الثالث: أنها مبنيات على الفتح كالأفعال الماضية، الرابع: أن نون الوقاية تتصل بها كقولك: "إنني" كما تقول: ضربيني).

ثم علل لعملها في المبتدأ والخبر، فقال: ( وإنما عملت في المبتدأ والخبر؛ لأنها لا تدخل إلا عليهما فلا تعمل إلا فيهما).

ثم علل لإعمالها النصب في المبتدأ والرفع في الخبر، قائلاً: وإنما عملت الرفع والنصب؛ لأنها أشبهت الفعل وهو يعمل الرفع والنصب، وإذا ثبت أنها مشبهة بالفعل فاسمها مشبه بالمفعول؛ لأنه نصبه عامل مشبه بالفعل، وخبرها مشبه بالفاعل؛ لأنه رفعه عامل مشبه بالفعل).

وعلل لتسمية اسم "إنَّ" وخبره، فقال: ( ويسمى المنصوب اسم إنَّ والمرفوع خبر إنَّ، لأنهما معمولاهما فأضيفا إليها للملازمة)

ثم أردف بسؤال عن علة عدم نصبها للمبتدأ والخبر، وعلة عدم رفعها لهما، ولمَّ قدم المنصوب على المرفوع معللاً ذلك بعلتين، فقال: (فإن قلت: فهلا نصبتهما؟، قلت: إن غير فعل، ولو نصبتهما لخلا الكلام من المرفوع، فإن قلت: فهلا رفعتهما؟، قلت: لو رفعتهما لزادت على الفعل بشيء لا يكون فيه، وذلك أن الفعل لا يكون له فاعلان، فكيف يكون لأن مشبهان بالفاعل)

ثم أردفه بسؤال آخر، وهو لِمَ قُدِمَ المنصوب على المرفوع؟، فأجاب: (قلت: لوجهين: أحدهما: أن الخبر قد يكون مضمرًا، فلو قُدِمَ لاتصل بإنَّ، وتغيرت صيغتها تقول: إن الكرامَ أنتم، فلو قُدِمَ المرفوع لقلت: إنَّ أنتم الكرامَ، والثاني: أنَّ "إنَّ" حرف، وهي أضعف من الفعل، فأعطيت أضعف أحواله وهو لزوم تقديم المنصوب، لأن الأصل في الفعل تقديم المرفوع.)<sup>١</sup>

ومنه تعليه لكون فاعل "نعم" و"بئس" الظاهر إما معرف باللام، أو مضاف إلى معرفة بعلتين، فقال: ( وفاعلهما قسمان: أحدهما معرف باللام تعريفاً جنسياً، والثاني: مضاف إلى المعرف الجنسي، وإنما كان فاعلهما كذلك لوجهين: أحدهما: أن معناهما المبالغة في المدح والذم، وإذا كان المعرف جنسياً صار المخصوص بالمدح والذم كالمذكور مرتين معمومًا ومخصوصًا، والثاني: أنك إذا ذكرت المعرف الجنسي وأردفته بالمخصوص أذنت في المدح بأن كل فضيلة افتقرت في الجنس اجتمعت فيه، وأذنت في الذم بأن كل نقیضة افتقرت في الجنس اجتمعت فيه، والمضمر لا يكون إلا على شريطة التفسير، والفاعل مضمر، والنكرة مفسرة منصوبة على التمييز).

ثم أردفه بسؤال من أي وجه يرتفع المخصوص بالمدح والذم ، فقال: (فإن قلت: من أي وجه يرتفع المخصوص بالمدح والذم ؟، قلت: يرتفع من وجهين: أحدهما: أن يكون مبتدأ .

ثم تساءل إذا كان الخبر جملة أين العائد فيه، فأجاب قائلًا: (إذا قلت: "عبدُ الله نِعَمَ الرَّجُلِ" ، فالرَّجُلُ جنس يشمل عبد الله وغيره، فقام عمومه مقام

١ . توجيه اللمع ص ١٤٩ .

العائد، والثاني: أن يكون خبر مبتدأ محذوف، فالكلام على هذا جملتان،  
الأولى فعلية والثانية اسمية)<sup>١</sup>

ومنه تسأوله عن الفرق بين معنى التمني ومعنى الترجي ، فقال:

(وأما "ليت" فمعناها التمني، وأما "لعل" فمعناها التوقع، وذلك: إما  
لمرجو كقولك "لعل زيدًا يُكرمنا" وإما لمخوف كقوله: "لعل الأمير يَشْتِمَكَ" فإن  
قلت: فما الفرق بين التمني والرجاء؟

قلت الفرق بينهما: أن التمني يكون الممكن والممتنع، ولذلك يكون  
التمني في الماضي، أما الرجاء فلا يكون إلا للممكن.)<sup>٢</sup>

ومنه أيضًا تعليله لمنع الاسم من الصرف لعلتين لشبيهه  
بالفعل ، حيث قال: (وفي العربية علل تسع هن فروع على أصول ، إذا  
اجتمع في السم مها علتان منعتاه من الصرف؛ وذلك لأنه يصير بحصولهما  
فيه مشبهًا للفعل في الفرعية، وذلك لأن الفعل فرع على الاسم من وجهين:  
أحدهما: أنه مشتق من المصدر، والمصدر اسم، والمشتق فرع على المشتق  
منه، والثاني: أن الفعل لا يفيد مع الفعل، ولا بد له من الفائدة من الاسم)<sup>٣</sup>

ثم ذكر سؤالًا يتعلق بالمسألة، وهو لِمَ لَمْ تكن العلة الواحدة مانعة  
من الصرف؟ ، وأجاب قائلًا: (الجواب عن ذلك من ثلاثة أوجه: الأول: أن  
الأصل في الأسماء أن تكون منصرفة ، فليس للعلة الواحدة من القوة ما  
تجذبه عن الأصل، والعلة الثانية: أن الأسماء التي تشبه الأفعال من وجه

١ . المرجع السابق ص ٣٩٠، ٣٩١.

٢ . المرجع السابق ص ١٥١ بتصرف.

٣ . المرجع السابق ص ٤٠٤.



واحد كثيرة، فلو راعينا الوجه الواحد، وجعلنا له أثرًا لكان أكثر الأسماء غير منصرف، فكثرت المخالفة، العلة الثالثة: أن الفعل فرع على الأسماء في الإعراب، فلا ينبغي أن يجذب الأصل حيز الفرع إلا بسبب قوي<sup>١</sup>

ومنه أيضًا قوله: (مسألة: لو صغرت "يزيد" على لفظه لم ينصرفن كقولك: يُزِيد، فإن قلت: فما وزنه في التصغير؟

قلت: يُفْعِل: ومن قال: إِنَّهُ يُفَعِّل فقد أخطأ؛ لأن الياء الأولى زائدة للتصغير، والثانية عين الفعل.)<sup>٢</sup>

يتضح لنا من النصوص المذكورة مدى إيغال ابن الخباز في التخيل والتصور بهدف الإتيان بأكبر عدد من العلل، وسعيًا منه لتثبيت المعلومة، بالإضافة إلى ما تميز به ابن الخباز من سعة الاطلاع وحسن النظر.

### ٣\_ تعدد العلل:

يعد ابن الخباز واحدًا من علماء عصره الذين ساروا على نهج من سبقهم في الاهتمام بالتعليل، إذ كان التعليل في هذه الحقبة تتحدد بموجبه منزلة النحوي، ويُعرف به مقدار علمه وسعة ثقافته، ولهذا صار التسابق في اصطناع العلل بين نحاة هذا العصر مظهرًا عامًا بين النحاة، نتج عنه فيض زاخر من التعليقات التي غصت بها كتب النحو.

وإن كان النحاة على خلاف في موقفهم من تعدد العلل لحكم واحد على مذهبين، فمنهم من منع تعدد العلل، بحجة أن الحكم إذا كان له أكثر من علة لم يؤد انتفاء العلة إلى انتفاء الحكم، بل قد تنتفي العلة ويبقى الحكم

١. توجيه اللمع ص ٤٠٥.

٢. المرجع السابق ٤١٠.

لافتراض وجود علة أخرى؛ وبأن العلة النحوية مشبهة بالعلة العقلية، والعلة العقلية لا يثبت الحكم معها إلا بعلة واحدة، فكذاك ما كان مشبهًا بها.

وأجازه بعضهم بحجة أن هذه العلة ليست موجبة، وإنما هي أمانة ودلالة على الحكم ، فكما يجوز أن يُستدل على الحكم بأنواع من الإمارات والدلالات؛ فكذاك يجوز أن يُستدل عليه بأنواع العلل.<sup>١</sup>

ولقد كان ابن الخباز ميالاً إلى التعليل والإسراف فيه، فلم يكذ يذكر حكماً نحويًا إلا ويعلل له، بل كان يلحق الحكم النحوي الذي يتناوله بطائفة من العلل تتراوح في الأغلب ثلاث علل وأربع علل، فنراه يعلل لإعمال "لا" النافية للجنس عمل "إنَّ" الناسخة بأربع علل، حيث قال:

(وأما شبه "لا" بإنَّ "ضمن أربعة أوجه أحدهما: أن "لا" للنفي المؤكِّد كما أنَّ "إنَّ" للإثبات المؤكِّد ، الثاني: أنها مختصة بالأسماء مثلها، الثالث: أنها تدخل على المبتدأ والخبر مثلها، الرابع: لها صدر الكلام مثلها، وإنما أضاف الشبه إلى إنَّ المكسورة؛ لأنها أصل الحروف الواقعة في هذا الباب من حيث إنها للتوكيد، والجملة معها باقية على معناها).<sup>٢</sup>

ويعلل لترك التنوين من اسم "لا" في النكرة المفتوحة بثلاث علل،

فيقول:

(وأما ترك التنوين فثلاثة أوجه: أحدها: أن "لا" لا يُفصل بينها وبين معمولها فجريا مجرى الاسم المركب فترك التنوين تخفيفًا، الثاني: أن "لا"

١ . لمع الأدلة ص ١١٧ ، الاقتراح ص ٢٩٢ ، فيض الانشراح ٢ / ٩٢٣ .

٢ . توجيه اللمع ١٥٦ .

ضعيفة جدًا؛ لأنها فرع الفرع فلم يُنون اسمها، الثالث: أن ترك التتوين إيذانًا بالتركيب مع "لا"؛ لأنه لو أثبت لجاز أن يتوهم أن النصب بفعل محذوف<sup>١</sup>

كما علل لإبطال القول بأن الفاعل مرتفع بالفاعلية بثلاث علل، فقال: ( وذهب قوم إلى أن رافعه الفاعلية، وهذا باطل لثلاثة أوجه: الأول: أنه يرتفع في النفي ولا فاعلية، والثاني: تقول: رَخَّصَ السَّعْرَ، وأَنْقَضَ الجِدَارُ، ومَاتَ رَيْدٌ، والثالث: أن اسم كان مرتفع بها بلا خلاف، وهي فعل غير حقيقي، فلا يقتصر فاعل الفعل الحقيقي عنها، ولا فرق بين الفعل المضارع والماضي والأمر في اقتضاء الفاعل وعملهما فيه.)<sup>٢</sup>

كما تميز ابن الخباز في تعليلاته بتفريع العلة وحشدها، إذ يتولد من العلة الواحدة علل أخرى لتوضيح الحكم النحوي وتثبيته أو تفسيره فتراه يقول: ( والمؤنث بالتاء ثلاثة أقسام: القسم الأول: المؤنث بالتاء، كمُسَلِّمَة وقَائِمَة، تقول في جمعه: مُسَلِّمَات، وقَائِمَات، وكان أصله: مُسَلِّمَاتَات، وقَائِمَاتَات؛ وإنما حُذفت إحدى التائين؛ لئلا يجتمع في الاسم الواحد علامتا تأنيث، وإنما حُصت الأولى بالحذف؛ لأن الثانية طارئة، والطارئ يزيل حكم التأنيث، وقيل: لأن التاء الثانية والألف تدلان على الجمع والتأنيث فلا تحذف.)<sup>٣</sup>

ومنه أيضًا قوله: (القسم الثالث: المؤنث بالألف الممدودة، وذلك نحو: صَحْرَاءَ وَخَنْفَسَاءَ، تقول في جمعها صَحْرَاوَات و خَنْفَسَاوَات، وإنما لم يقولوا: صَحْرَاوَات فَيَقْرُوا الهمزة؛ لئلا تقع علامة التأنيث حشوًا في الكلمة،

١. المرجع السابق ص ١٥٨.

٢. المرجع السابق ١٢٠، ١٢١.

٣. المرجع السابق ص ٩٧.

وإنما قلبوها حرف علة؛ لأن حروف العلة تقلب إلى الهمز كثيرًا ، فقلبوها إليها مُعَاوِضَةً، وكانت الواو أولى بذلك؛ لأن الواو تقلب إلى الهمز كثيرًا<sup>١</sup>

فنراه قد علل لجمع الاسم الممدود بثلاث علل لتفسير الحكم وتوضيحه ، في حين أننا نجد العلة الثالثة إنما هي نفس العلة الثانية ولكن بتعبير آخر، إذ أنه علل أولاً بأن قلب حروف العلة همز كثيًّا؛ ثم علل ثانيًا بأن قلب الواو التي هي من حروف العلة إلى الهمز كثير، فذكر العلة الثانية يُغني عن ذكر الثالثة فلا فائدة من ذكرها، وهذا إن دل فإنما يدل على ميله للإكثار من العلل وتعددتها.

ويعلل لمذهب البصريين في أن الفعل مشتق من المصدر بقوله: (فذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر، واحتجوا على ذلك من ثلاثة أوجه: الأول: أن زمان المصدر مطلق وزمان الفعل مقيد، والمطلق قبل المقيد. الثاني: أن المصدر يدل على معنى واحد وهو الحدث، والفعل يدل على معنيين: وهما: الحدث والزمان، والواحد قبل الاثنين، والثالث: أن المصدر اسم، وهو أولى بأن يكون أصلًا للفعل منه بأن يكون أصلًا له)<sup>٢</sup>

وبالنظر في قول ابن الخباز نجده قد علل لأصالة المصدر بثلاث علل: الأولى: أن زمان المصدر مطلق وزمان الفعل مقيد، فكما أن المطلق أصل للمقيد فكذلك المصدر، وبيان ذلك: أنهم لما أرادوا استعمال المصدر وجدوه يشترك في الأزمنة كلها لا اختصاص له بزمان دون زمان، فلما لم يتعين لهم زمان حدوثه لعدم اختصاصه اشتقوا من لفظه أمثلة تدل على تعيين الأزمنة،

١ . المرجع السابق ص ٩٨ .

٢ . توجيه اللمع ص ١٦٧ .

ولهذا كانت الأفعال ثلاث؛ لأن الأزمنة ثلاث ليختص كل فعل منها بزمان من الأزمنة الثلاث، فدل على أن المصدر أصل للفعل.

الثانية: أن المصدر يدل على معنى واحد وهو الحدث، والفعل يدل على معنيين: وهما الحدث والزمان، وكما أن الواحد أصل للثنتين، فكذلك المصدر أصل للفعل.

الثالثة: أن المصدر اسم، والاسم يقوم بنفسه ويستغنى عن الفعل، وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم، وما يستغنى بنفسه أولى بأن يكون أصلاً مما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره.

ولو أمعن النظر في تعليقات ابن الخباز التي ذكرها لوجدنا أن العلة الثانية انعكاس للعلة الأولى، فدلالة المصدر على الزمان المطلق، بمعنى أنه دالاً على مجرد الحدث دون التقييد بالزمن الواقع فيه بخلاف الفعل، وبالرجوع إلى كتاب سيبويه نجده قد علل لأصالة المصدر بعلّة واحدة، حيث قال:

(وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع) <sup>١</sup>، فالمراد بأحداث الأسماء ما كان منها عبارة عن الحدث المصدر، فلما لم يتعين للمصدر زمان لحدوثه، اشتقوا من لفظه أمثلة تدل على تعيين الأزمنة ولهذا كانت الأفعال ثلاث: ماضٍ، وحاضر، ومستقبل.

ففرى ابن الخباز قد ذكر تعليل سيبويه، وأردف تلك العلة بعلتين تحقيقاً لما يضبوا إليه من تعدد العلل.

١. الكتاب ١/١١٢.

ومنه أيضًا تعليل سيبويه لبناء اسم "لا" النافية للجنس بأن "لا" مركبة مع الاسم، والتركييب يوجب البناء خمسة عشر، فقال: (هذا باب النفي بلا... و"لا" تعمل فيما بعدها فتتصبه بغير تنوين ونصبها لما بعدها كنصب "إن" لما بعدها. وترك التنوين لما تعمل فيه لازم؛ لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو: حَمْسَةٌ عَشْرٌ)<sup>١</sup>

فسيبويه علل لبناء الاسم مع "لا" النافية للجنس بعلة واحدة، أما ابن الخباز فزاد على علة سيبويه علة أخرى، حيث قال:

(وذهب جمهور البصريين: إلى أن النكرة مبنية، وحجتهم في ذلك: أنها تضمنت معنى الحرف، فبنيت كأَمْس، وبيانه: أنك إذا قلت: "لا رجلَ في الدار" فأصله: لا مِنْ رَجُلٍ في الدار، فحذفت "من" وضممت النكرة معناها، فبنيت، وإنما قلنا ذلك؛ لأن هذا نفي عام، وهو جواب لمن قال: "هل من رجل في الدار"، وإنما قلنا أنه جواب له؛ لأنه إخبار، فكل إخبار يصح أن يكون جواباً عن مسألة، وإنما بُنيت على الحركة؛ لأن بناءها عارض، وإنما كانت فتحة؛ لأنها أخف الحركات ولطول الكلام بالتركييب، وأما تشبيهه بخمسة عشر؛ فلعلتين: إحداهما: أن بناء الاسم الثاني من "حَمْسَةٌ عَشْرٌ" حدث بالتركييب كبناء النكرة المركبة مع "لا"، والثاني: أن أصل "حَمْسَةٌ عَشْرٌ": "حَمْسَةٌ وَعَشْرَةٌ" فحذف حرف العطف مع الاسم الثاني، وقد تضمن معناه، كما أن "مِنْ" مقدرة مع النكرة وقد تضمنت معناه)<sup>٢</sup>

يتضح مما سبق مدى ولع ابن الخباز بتعدد العلل لتفسير الأحكام النحوية وتعليلها، فلم يكتف بتعليل الحكم النحوي وتفسيره بحكم واحد متبعاً

١. توجيه اللمع ص ٢٧٤/٢.

٢. المرجع السابق ص ١٥٨، ١٥٩.

في ذلك نهج سيبويه الذي جعل التعليل في كتابه أساسه التعلّم وتثبيت الحكم النحوي فحسب ، بل راح يُعلل للحكم بأكثر من علة بقصد حشد العلل وتنوعها شأنه في ذلك شأن علماء عصره الذين تغنوا في حشد العلل حتى صارت العلة غاية وليست وسيلة.

#### ٤\_ الاهتمام بالعلل الثواني والثالث:

استعرضنا فما سبق كيف كان التعليل في بدايته عفويًا فطريًا إلى أن تثبت جذوره، واستقل عن غيره من العلوم وأصبح علمًا بذاته .

ويُعد ابن السراج أول من قسم العلل وصنّفها، حيث قسم العلل إلى قسمين: القسم الأول: العلل الأول: وهي المؤدية إلى كلام العرب، وبها يُتوصل إلى تعلم لغة العرب، فإذا سمعنا بعض منها قيس على نظيره، كالبحث عن علة رفع كلمة أو نصبها، لِمَ رفعت؟، ولِمَ نصبت؟ ، فهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب، ولهذا أطلق الزجاجي على هذا النوع من العلل بالعلل التعليمية ؛ والقسم الثاني: العلل الثواني: والتي سماها بعلّة العلة، وهي التي كان الحكم فيها ناتجًا عن قياس شيء على شيء، بمعنى : تعليل الكلام بعرضه على بعض لشبه لفظي أو معنوي، كما في تعليل نصب اسم "إن" بأنها ضارعت الفعل المتعدي، فحُملت عليه وأُعملت عمله، وهذا النوع جامع بين المقيس والمقيس عليه في عملية القياس النحوي.

ثم زاد الزجاجي نوعًا ثالثًا وهي ما يسمى بالعلل الثالث أو العلل الجدلية النظرية، وهي كل علة بعد العلل الثواني، فتأتي بحثًا نظريًا يقبل الجدل عن أوجه الشبه، كالبحث في وجه الشبه بين "إن" والفعل .

وقد كان ابن الخباز مولعًا بإيراد العلل الثواني، على الرغم من أنه لم يصرح بمصطلحها النحوي إلا أنه قد أوغل فيها، ويمكننا أن نعلل ذلك بأنه قد أفاد من سابقه من النحاة أمثال: المبرد، وابن السراج، والزجاجي في العناية بالعلل الثواني والثالث.

ومما يمكن أن نعهده في نطاق العلل الثواني، تعليله لإعراب الأسماء الستة بالحمل على المثني والجمع، فقال:

( وإنما أعربت بالحروف ؛ لأنها أشبهت المثني والمجموع، وذلك أن منها ما يلزم الإضافة، وهو "فوك" و"ذو مال" ، ومنها تغلب عليه الإضافة وهو باقيها، والإضافة فرع على الإفراد، كما أن التنثية والجمع فرعان عليه.)<sup>١</sup>

وتعليله لزيادة الباء دون غيرها في خبر "ليس"، ثم علل لزيادتها في الخبر لمشابتها بالمفعول، بقوله: ( وإنما زيدت الباء دون غيرها؛ لأن معناها الإلصاق، وإنما زيدت في الخبر؛ لأنه مشبه بالمفعول )<sup>٢</sup>

ومنه تعليله جعل "حَبَّ" مع اسم الإشارة "ذا" اسمًا واحدًا، ولماذا حُصَّ "حَبَّ" بالتركيب مع "ذا" دون غيرها من الأسماء.<sup>٣</sup>

وتعليله لعمل حروف النصب في الأفعال، وعللة حملها على "إنَّ" الثقيلة في النصب، ولمَ كانت "أَنَّ" أصل النواصب.<sup>٤</sup>

١ . توجيه اللع ص ٨٩ .

٢ . المرجع السابق ص ١٤٤ .

٣ . المرجع السابق ص ٣٩٢ .

٤ . المرجع السابق ص ٣٥٧ .



كما اهتم كثيرا بذكر العلل الثوالت في تأليفه للكتاب، ومما يمكن أن نعه في نطاق العلل الثوالت، تعليله لتسمية حروف المضارعة بالزوائد، ثم راح يعلل لزيادتها دون غيرها من الحروف، حيث قال:

(وتسمية الهمزة والنون والتاء والياء زوائد؛ لأنها ليست أصل الفعل؛ لأن الاشتقاق يُسقطها بالزيادة في مذهب التصريف حروف العلة، فالألف لا يُمكن زيادتها أولاً؛ لسكونها فأبدلت الهمزة، والواو لا تُزاد أولاً؛ لأنها أثقل حروف العلة، فأبدلت منها التاء، والياء قريب في الخفة من الألف فزيدت أولاً، والنون تشبه حروف العلة؛ لأن فيها غنة، كما أن فيهن مدًا فزيدت)<sup>١</sup>

ومنه أيضًا تعليله لعدم جواز حذف حرف الجر من الفعل المتعدي بالحرف، حيث علل له بعلتين، وكل علة تنقله إلى علة أخرى، فقال:

(واعلم أن فائدة حروف الجر تعدية معاني الأفعال القاصرة إلى الأسماء على حسب معانيها الذالة عليها، ولا يجوز حذف حرف الجر، فلا تقول: سِرْتُ البصرة، وذلك لوجهين: أحدهما: أن حرف الجر بعبرة كالجُزء من الاسم؛ لأنه متصل به، ولا يجوز الفصل بينهما، وبِعبرة كالجُزء من الفعل؛ لأن به تعدى إلى الاسم، فلو حُذف لكان إجحافًا بالفعل والاسم، الثاني: أنه عدى الفعل إلى الاسم، فلو حُذف ونُصب ما بعده لم يذُر أي حرف جر تُريد، ولو جر ما بعده لم يجز؛ لأنه ليس من القوة ما يعمل معه محذوفًا)<sup>٢</sup>

١. توجيه اللمع ص ٦٦، ٦٧.

٢. المرجع السابق ص ١٧٤، ١٧٥.

ظَاهِرَةُ التَّعْلِيلِ فِي النُّحُو الْعَرَبِيِّ "ابْنُ الْخَبَّازِ (ت ٦٣٩هـ) أُنْمُودَجًا"

---

يتضح لنا من النصوص السابقة كيف اهتم ابن الخباز بهذين النوعين من العلل ، والتي أسهمت في تعليل قواعد اللغة، وترسيخ أحكامها.

## العلة في كتاب "توجيه اللع"

اختلفت العلل المستخدمة في كتاب " توجيه اللع " وتنوعت ، فجاءت كثيرة واضحة غير غامضة مع اختلاف مسمياتها، تجاوزت عله بالكتاب المائة علة، شملت جميع أبواب النحو والصرف، بل أن عله شملت جميع جوانب اللغة، وفيما يلي عرضاً لمسميات هذه العلل ، ودراسة بعضها؛ لمعرفة موقف ابن الخباز من علل النحاة السابقين :

**علة الصدارة:** قال ابن الخباز: ( وأما "ما زال، وما برح، وما فتى، وما انفك": فمذهب البصريين أنه لا يجوز تقديم أخبارها عليها فلا نقول: "قائماً مازال زيد؛ لأن في أولها "ما" النافية، وما في حيزها لا يتقدمه) .

فقد نص ابن الخباز على مذهب البصريين في عدم جواز تقديم خبر "مازال" وأخواتها وعلل ذلك: بأن في أولها "ما" النافية، والنفي له صدر الكلام، فجرى مجرى الاستفهام في أن له صدر الكلام، وذلك لأن الحرف إنما جاء لإفادة المعنى في الاسم والفعل، فينبغي أن يأتي قبلهما لا بعدهما، وكما أن حرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله فكذلك هاهنا، وبهذا علل الجرجاني، فقال: ( وأما " ما برح" و "ما زال" فهذه المنزلة في امتناع التقديم نحو: "منطلقاً ما زال زيد"، و"خارجاً ما برح عمرو"، وأما العلة في "ما زال" فغير العلة في "ما دام"، وإنما امتنع تقديم المنصوب على "ما زال" وأخواته؛ لأجل أن "ما" للنفي وهو جار مجرى حرف الاستفهام في اقتضائه صدر

الكلام، وأن لا يعمل ما بعده فيما قبله<sup>١</sup>، وهو مانص عليه ابن برهان<sup>٢</sup>؛ والتبريزي<sup>٣</sup>؛ وابن الأنباري<sup>٤</sup>؛ والصيمري<sup>٥</sup>؛ والعكبري<sup>٦</sup>.

**علة الاختصاص:** تعليله لارتفاع المبتدأ بالابتداء، فقال: (والذي يقول ابن جنبي: أنه ارتفع بمجموع الأوصاف الثلاثة، فإن قلت: ولم كان مجموع هذه رافعًا؟، قلت: لأن مجموعها اختص بالأسماء، وكل مختص عامل)<sup>٧</sup>.

فاعمل الرفع في المبتدأ عند ابن جنبي مجموع الأوصاف الثلاثة، وهي تعريته من العوامل اللفظية، وتعريضه لها، وإسناد الخبر إليه، وعلل ابن الخباز لمذهبه بأن مجموع هذه الأوصاف وصف اختص بالأسماء، وكل مختص عامل، وعلى هذا القول فالعامل في المبتدأ عامل معنوي، وهو التجرد من العوامل اللفظية غير الزائدة، وهو ما نص عليه ابن جنبي<sup>٨</sup>، وسيبويه<sup>٩</sup>، والمبرد<sup>١٠</sup> دون أن يعللوا له.

١. المقتصد ٤٠٧/١، ت: كاظم بحر المرجان، ط: الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر.
٢. شرح للمع لابن برهان ٥٤/١، ت: فائز فارس، ط: السلسلة التراثية، (١٩٨٤-١٤٠٤)، الأولى.
٣. شرح للمع للتبريزي ص ١٠٧، ت: السيد تقي عبد السيد، ط: ١٩٩١.١٤١١، الأولى..
٤. التبيين ٣٠٢، ت: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ط: مكتبة العبيكان، اللباب ١/١٦٧، ت: عبدالإله نبهان، ط: دار الفكر، دمشق.
٥. الإنصاف ١٤٧/١، ت: حسن حمد، ط: دار الكتب العلمية.
٦. التبصرة والتذكرة ١٨٧/١، ت: محمود محمد، ط: المدني، الأولى.
- ٧- توجيه للمع ص ١٠٤ وينظر ٦٧، ١١٧، ١١٥، ١٨٧، ٤٩٥
٨. توجيه للمع ص ١٠٤
٩. الكتاب ١/١٢٧
١٠. المقتضب ٤/١٢١

**علة التوحيد:** تعليله لفعلية فعل التعجب بقوله: (ومما يدل على أن "أفعل به" ليس بأمر توحيده في الجمع والتنثية، كقولك: "يا زيدان أحسن بعمر"، و"يا زيدون أحسن بعمر"، وتذكيره مع المؤنث كقولك: "يا هند أحسن بعمر"، ولو كان أمراً صريحاً لقلت: "أحسنا"، و"أحسنوا"، و"أحسني")<sup>١</sup>، وبهذا علل ابن جني<sup>٢</sup>، وابن خروف<sup>٣</sup>.

**علة مراعاة الأصل:** قال ابن الخباز: (وفي ناصب النكرة المضاف والمشابه له قولان: أحدهما: أنه فعل مقدر؛ لأن العمل في الأصل للأفعال، كأنك قلت: أنادى أو ادعوا)<sup>٤</sup>.

فعلل للقول بأن ناصب المنادى المنصوب فعل مقدر، بأن "يا" النداء حرف، والأصل في الحروف ألا تعمل، ولأنها لو عملت لكان لشبهها بالفعل، وشبهها بالفعل ضعيف؛ لقلته حروفها لاسيما الهمزة التي هي على حرف واحد، فتعين أن يكون فعلاً، لكنه استغنى عن إظهاره لدلالة "يا" عليه وإفادته فائدته، ولكثرة الاستعمال، وهو ما صرح به سيبويه، فقال:

(ومما ينتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهار قولك: "يا عبد الله" والنداء كله، حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام وصار "يا" بدلاً من اللفظ بالفعل، كأنه قال: يا، أريد: عبد الله، فحذف "أريد" وصارت "يا" بدلاً منها، لأنك إذا قلت: "يا فلان"، علم أنك تريده، ومما يدل

١. توجيه اللمع ص ١٩٨

٢. المرجع السابق ص ٣٨١

٣. شرح الجمل ٥٨٤/٢، ت: سلوى محمد، ط: جامعة أم القرى.

٤ - المرجع السابق ص ٣١٩ وينظر ٧٣، ٦٥، ٣١٩، ٧٧، ٤٠٥.

على أنه ينتصب على الفعل وأن "يا" صار تبدل من اللفظ بالفعل<sup>١</sup>، وبه قال المبرد<sup>٢</sup>، والزمخشري<sup>٣</sup>.

**علة التضمين:** قال ابن الخباز: (واختلف النحويون في المثني والمجموع المنفيين "بلا"، فذهب الخليل وسيبويه: إلى أنهما مبنيان؛ لأن تضمين معنى الحرف قائم بهما قيامه في المفرد)<sup>٤</sup>.

فقد علل لبناء اسم "لا" النافية للجنس المثني والمجموع بأن علة البناء في المفرد موجودة بعد التثنية والجمع، وبيان ذلك: أنهما بنى في الأفراد لما ركب وتضمن معنى "مِنْ" وهذا موجود هنا، ألا ترى أن التقدير في قولك: "لا غلامين لك" أي: لا من غلامين، ثم حُذفت "مِنْ"، وتضمن الكلام معناها، وما ذكره ابن الخباز هو ظاهر كلام سيبويه، فقال:

(إن شئت قلت: لا غلامين ولا جاريتين لك، إذا جعلت "لك" خبراً لهما، وهو قول أبي عمرو؛ ولأنه لا يكون إضافة وهو خبر؛ لأن المضاف يحتاج إلى الخبر مضمراً ومظهراً)<sup>٥</sup>

**علة كثرة الاستعمال:** تعليله لمذهب سيبويه والخليل في صرف "ضَرَبَ" إذا سُمِّيَ به، حيث قال: (مسألة: لو سميتَه بـ "ضَرَبَ" "قَتَلَ" وهو

١ . الكتاب ٢٩١/١

٢ .المقتضب ٢٠٢/٤

٣ .المفصل بشرح ابن يعيش ١٢٧/١ ط: مكتبة المتنبى ، القاهرة.

٤ - توجيه اللمع ص ١٦٣ وينظر ٧١، ١٥٩، ١٨٦

٥ . الكتاب ٢٨٢/١

مسمى الفاعل، فسيبويه والخليل يصرفانه؛ لأن مثال "فَعَلَ" يكثر في القبيلين جميعاً، فلا يكون الاسم أولى به من الفعل، ولا الفعل أولى به من الاسم<sup>١</sup>.

فعل لمذهب سيبويه والخليل بأن: مثال "فَعَلَ" يكثر في الأسماء كثرتة في الأفعال من غير غلبة، فنظير "صَرَبَ" في الأفعال من الأسماء "جَبَلٌ" و "قَلَمٌ" وليس ذلك في أحدهما أغلب منه في الآخر، فلم يكن الفعل أولى به فلم يكن سبباً، وهو ما علل به سيبويه، حيث قال:

(هذا باب ما ينصرف من الأفعال إذا سميت به رجلاً، وكذلك إن سميته "ضارب"، وكذلك "صَرَبَ" وهو قول أبي عمرو والخليل؛ وذلك لأنها حيث صارت اسماً، وصارت في موضع الاسم المجرور والمنصوب والمرفوع، ولم تجئ في أوائلها الزوائد التي ليس في الأصل عندهم أن تكون في أوائل الأسماء إذا كانت على بناء الفعل غلبت الأسماء عليها إذا أشبهتها في البناء، وصارت أوائلها الأوائل التي هي في الأصل للأسماء)<sup>٢</sup>، وبهذا علل لصرفها المبرد<sup>٣</sup>؛ والزجاج<sup>٤</sup>؛ وابن السراج<sup>٥</sup>؛ وابن جني<sup>٦</sup>.

١ - توجيه اللمع ص ٤١٠ وينظر: ٧٠، ٤٣٧، ٤٧٤.

٢ . الكتاب ٣/٢٠٦

٣ . المقتضب ٣/٣١٤

٤ . ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧، ت: هدى مجد، ط: مكتبة الخانجي، القاهرة،

الثانية (١٩٩٤ . ١٤١٤)

٥ . الأصول ٢/٨٠.

٦ . توجيه اللمع ص ٤١٠

**علة الاستحقاق :** قال ابن الخباز: ( وبين النحويين خلاف في العلة التي زيدت من أجلها النون، ومذهب سيبويه: أنها زيدت عوضاً من الحركة والتتوين اللذين كانا في المفرد؛ لأن المفرد يستحق الحركة للإعراب )<sup>١</sup>.

فقد علل لزيادة نون المثني بأن هذه النون عوض عن كل من الحركة والتتوين اللذين كانا في المفرد قبل التنثية؛ لأن المفرد يستحق الحركة للإعراب، والتتوين؛ لأنه منصرف في الأصل، وألف التنثية والياء يمنعان لحاق الحركة والتتوين بالاسم فعوض عنهما بالنون، وهذه النون تثبت مع الألف واللام ثبوت الحركة وتسقط مع الإضافة سقوط التتوين، ولهذا حُكم بأنها عوض منهما، والأصل في ذلك قول إمام النحاة سيبويه. حيث قال:

(واعلم أنك إذا تثيت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب، وتكون الزيادة الثانية نوناً كأنها عوض لما منع من الحركة والتتوين، وهي النون، وحركتها الكسر، وذلك قولك: "هما الرجلان"، و"رأيت الرجلين" و"مررت بالرجلين".<sup>٢</sup>)، وهو ما نص عليه المبرد<sup>٣</sup>؛ والفارسي<sup>٤</sup>؛ وابن الوراق معللاً ذلك بأن:

(من شرط التنثية وهذا الجذمع أن يكون له علامة مزيدة على لفظ الواحد، فكان يجب أن تلحقه الحركة والتتوين، فلما وجب أن يدخل التتوين

١. توجيه اللع ص ٩١، وينظر : ١٠٤.

٢. الكتاب ١/١٧، ١٨.

٣. المقتضب ١/٥، ١٥٥/٢.

٤. الإيضاح بشرح المقتصد ١/١٩٢، ١٩٣.



والحركة التنثية وَعَوْض ما يمنع من دخولهما، وجب أن يعوض منهما، لئلا تُخل بما يوجبه ترتيب اللفظ<sup>١</sup>، وبهذا علل صاحب اللمع<sup>٢</sup>، وابن برهان<sup>٣</sup>؛ والجرجاني<sup>٤</sup>؛ والزمخشري<sup>٥</sup>.

**علة القياس:** قال ابن الخباز: (إذا سميت مذكراً باسم فيه تاء التأنيث لم تجمعها إلا بالألف والتاء، قالوا: "طَلْحَةُ الطَّلْحَات"، وأجاز الكوفيون "طَلْحُون" بفتح اللام قياساً على "طَلْحَات")<sup>٦</sup>

فقد اشترط ابن الخباز لجمع الاسم المذكر بالواو والنون تجرد الاسم من تاء التأنيث، فلا يجمع نحو "طَلْحَةُ" بالواو والنون بل يجمع بالألف والتاء، خلافاً للكوفيين فإنهم لا يشترطون ذلك، فأجازوا "طَلْحُون" بسكون العين، قياساً على الجمع بالألف والتاء، والأصل في ذلك قول إمام النحويين - سيبويه - حيث قال: (باب جمع الاسم الذي في آخره هاء التأنيث، زعم يونس أنك إذا سميت رجلاً طَلْحَةً، أو امرأة، أو سَلْمَةً، أو جَبَلَةً، ثم أردت أن تجمع جمعته بالتاء كما كنت جامعة قبل أن يكون اسماً لرجل أو امرأة على الأصل، ألا تراهم وصفوا المذكر بالمؤنث، قالوا: "رجل رُبْعَةٌ" وجمعوها بالتاء فقالوا: "رُبْعَات"، ولم يقولوا: "رُبْعُون"، قالوا "طَلْحَةُ الطَّلْحَات"، ولم

١. علل النحو ص ١٦٣. ت: محمود جاسم. ط: الرشيد - الرياض.
٢. توجيه اللمع ص ٩١، وينظر: سر صناعة الإعراب ١٤٥/٢، علل التنثية لابن جني
٣. ٦٠/١. ت: جميع التميمي. ط: مكتبة الثقافة الدينية - مصر.
٤. شرح اللمع لابن برهان ٢٤١١.
٥. المقتصد ١/١٩٣.
٦. المفصل بشرح ابن يعيش ١٣٧/٤.
٦. توجيه اللمع ص ٤٧٣.

يقولوا: طَلْحَةُ الطُّلْحِينَ. فهذا يجمع على الأصل لا يتغير عن ذلك، كما أنه إذا صار وصفاً للمذكر لم تذهب الهاء<sup>١</sup>، وهو ما نص علي المبرد<sup>٢</sup>، وابن السراج<sup>٣</sup>.

**علة النقص:** قول ابن الخباز في تعليل بناء "أي" الموصولة: (ومن حكمها أنها إذا وصلت بالمبتدأ والخبر، وحُذِفَ شَطْرُ صِلَتِهَا بِنَيْتِ عَلَي الضم عند سيبويه، كقولك: لأضربن أيهم أفضل؛ لأن حذف شطر صلتها يمحض نقصها)<sup>٤</sup>

فقد أشار ابن الخباز إلى أن "أيهم" إذا كان بمعنى الذي، ووصلت بالمبتدأ والخبر، ثم حُذِفَ العائد من الصلة نحو: "لأضربن أيهم أفضل" فهو مبني، وعزاه لسيبويه، معللاً ذلك بأن القياس يقتضى أن تكون مبنية في كل حال لوقوعها موقع حرف الجزاء والاستفهام والاسم الموصول، فلما حُذِفَ منها العائد ردت إلى ما يقتضيه القياس من البناء، واستدل على أن "أيهم" استعملت استعمالاً لم تستعمل عليه أخواتها من حذف المبتدأ معها، تقول: "لأضربن أيهم أفضل" تريد: أيهم هو أفضل، ولو قلت: "ما ضرب من أفضل" تريد: من هو أفضل، لم يجز، فلما خالفت "أي" أخواتها فيما ذكرناه زال تمكنها، لأن كل شيء خرج عن بابها زال تمكنها، فوجب أن تبنى إذا استعملت على خلاف ما استعمل عليه أخواتها، وهو ما نص عليه سيبويه كما ذكر ابن الخباز، قال سيبويه: (وحدثنا هارون أن ناساً - وهم الكوفيون -

١ . الكتاب ٣/٣٩٣

٢ . المقتضب ٤/٧

٣ . الأصول ٢/٤٢٠

٤ . توجيه اللمع ص ٤٩٧ .

يقرؤونها " ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا "، وهي لغة جيدة نصبوها كما جروها حين قال "امرر على أيهم أفضل" <sup>٢</sup>، وبهذا علل لبنائها ابن الوراق <sup>٣</sup>.

**علة طول البنية:** قال ابن الخباز في تعليقه لمذهب سيبويه في أن التتوين اللاحق لجوارٍ، وغواشٍ عوض عن الحرف الأخير المحذوف من الكلمة وهو الياء: (واختلف النحويون في التتوين: فمذهب سيبويه: أن الياء حذفت لأنها ياء قبلها كسرة في جمع طويل البناء في موضع رفع أو جر، فهو ثقل من وجوده، فلما حذفت الياء صارت كـ "جِنَاح" و "دَجَاج" فألحق التتوين علامة للصرف) <sup>٤</sup>.

فقد علل لمذهب سيبويه بأن الاسم المنقوص لما كان جمعاً، والجمع أثقل من الواحد، وهو الجمع الذي ينتهي إليه الكثرة، ووقعت مع ذلك في آخره الياء مكسور ما قبلها، وكانت الضمة والكسرة مقدرتين فيهما وهما مثقلتان، فلما اجتمعت فيه هذه الأشياء خففوه بحذف يائه، فلما حذفت الياء نقص عن مثال مفاعل، وصار "جِوَار" و "غَوَاش" بوزن "جِنَاح" و "دَجَاج"، فدخله التتوين لنقصانه عن مثال مفاعل، فقلت: "جوارٍ" و "غواشٍ"، والذي يدل على أنه لما نقص في حال الرفع والجر عن مثال مفاعل لحقه التتوين لنقصانه أنك إذا صرت إلى حال النصب فجرى مجرى الصحيح كما هو

١. سورة مريم ٦٩.

٢. الكتاب ٢/٣٩٨.

٣. علل النحو ٤٢٤.

٤. توجيه اللمع ص ٤٢٧، وينظر: ٨٤، ٥٢٤، ٥٤١.

عادة المنقوص إذا نصب فأتمته لم تصرفه فقلت: "رأيت جواربي"، و"غواشي".

وهو ما صرح به سيبويه، حيث قال: (وسألته \_الخليل\_ عن "قاضي" اسم امرأة، فقال: مصروفة في حال الرفع والجر، تصير ههنا بمنزلتها إذا كانت في "مفاعل" و "فواعل"، وكذلك "أذل" اسم رجل عنده؛ لأن العرب اختارت في هذا حذف الياء إذا كانت في موضع غير تنوين في الجر والرفع، وكانت فيما لا ينصرف، وأن يجعلوا التنوين عوضًا من الياء ويحذفونها).<sup>١</sup>

**علة خفة البنية:** تعليله لمنع ترخيم الاسم الثلاثي غير المؤنث: (فإن كان على ثلاثة أحرف فهو قسمان: الأول: الخالي من تاء التأنيث، وهو قسمان: متحرك العين ك"عُمَر" ، وساكن العين ك"عَمُرُو" فالبصريون: يمنعون ترخيمه على كل حال، لأن أقل عدد تكون عليه الأسماء المتمكنة ثلاثة أحرف مبتدأ به، وموقف عليه، ووصل بينهما، وما جاء على حرفين قليل جدًّا، فلو رُخم لعدل به عن الأكثر الغالب إلى الأقل النادر).<sup>٢</sup>، وبهذا علل له سيبويه<sup>٣</sup>، وابن السراج<sup>٤</sup>، والفارسي<sup>٥</sup>، وابن الخشاب<sup>٦</sup>.

**علة الاقتضاء:** ومنه تعليله لارتفاع الخبر بالمبتدأ، حيث قال: (وفي رافع الخبر خمسة أقوال: ومذهب أبي علي، وابن جني أن رافع الخبر هو

١. الكتاب ٣/٣١١

٢. توجيه اللمع ص ٣٣٦ وينظر: ٤٣٨، ٤١٥.

٣. الكتاب ٢/٢٥٥، ٢٥٦

٤. الأصول ١/٢٦٥

٥. الإيضاح بشرح المقتصد ٢/٧٩١

٦. التوطئة ٢٩٤، ت: يوسف أحمد المطاوع، ط: دار التراث العربي، القاهرة.

المبتدأ بعد أن رفع المبتدأ الابتداء؛ وذلك لأن الابتداء لما عمل في المبتدأ صار مقتضياً للخبر، فلما اقتضاه عمل فيه (١).

فقد علل ابن الخباز لمذهب الفارسي وابن جني بأن الابتداء لما كان سبب رفع المبتدأ نُسب الرفع إليه، ولما كان المبتدأ سبب رفع الخبر نسب العمل إليه، كما أن معنى الابتداء يبطل بدخول العامل على المبتدأ والمبتدأ لا يبطل معناه بذلك، وما لا يبطل أولى بالعمل، والأصل في ذلك قول سيبويه: (فأما الذي يبني عليه شيء هو هو، فإن المبنى يرفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك "عبد الله منطلق"، ارتفع "عبد الله" لأنه ذكر ليبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق؛ لأن المبنى على المبتدأ بمنزلته)٢.

**علة التجرد:** قوله في عامل الرفع في الفعل المضارع: (وزهد الفراء: إلى أن رفعه لخلوه عن الناصب والجازم، وضعفوا هذا القول: بأنه يستدعي تقدم الجزم والناصب على الرفع؛ لأن قوله "خلوه عن الناصب والجازم" يستدعي تقدمهما)٣، وبهذا علل الفراء، حيث قال في إعراب قوله تعالى "وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ"٤: (رُفِعَ "تعبدون"؛ لعدم دخول "أَنَّ"، فلما حُذِفَ الناصب رُفِعَ)٥، وبه علل الزجاجي٦.

١. توجيه اللمع ص ١٠٦

٢. الكتاب ١/١٢٧

٣. توجيه اللمع ص ٣٥١

٤. سورة البقرة ٨٣

٥. معاني القرآن للفراء ١/٢٧٣

٦. الجمل بشرح ابن الربيع ١/٢٢٩

**علة الاشتراك :** قال ابن الخباز: (وإنما فتحوه \_ المنصرف \_ في حالة الجر؛ لأن الجر يشارك النصب في كونهما فضلتين، فاستعيرت له حركته)<sup>١</sup>.

وعلل له الزجاج<sup>٢</sup>، وابن الوراق بحمل النصب على الجر في تثنية الاسم وجمعه جمعًا سالمًا فكذاك هنا، فقال: (ولما حُمِلَ الجر على النصب في تثنية الأسماء وجمعها لما بينهما من المشابهة، حُمِلَ الجر فيهما على النصب)<sup>٣</sup>، وبهذا يكون ابن الخباز قد انفرد بهذه العلة.

**علة الإطلاق:** قال ابن الخباز: (واختلف النحويون في الفعل والمصدر من جهة الاشتقاق، فذهب البصريون: إلى أن الفعل مشتق من المصدر، واحتجوا على ذلك بثلاثة أوجه: الأول: أن زمان المصدر مطلق وزمان الفعل مقيد، والمطلق قبل المقيد. الثاني: أن المصدر يدل على معنى واحد وهو الحدث، والفعل يدل على معنيين، وهما: الحدث والزمان، والواحد قبل الاثنين)<sup>٤</sup>، وبهذا علل له سيبويه<sup>٥</sup>، وابن السراج<sup>٦</sup>، وابن جني<sup>٧</sup>، والزجاجي<sup>٨</sup>، والزجاجي<sup>٨</sup>، وابن الوراق<sup>١</sup>، والزمخشري<sup>٢</sup>، والسهيلي<sup>٣</sup>.

١ - توجيه اللمع ص ٦٩ وينظر ٧٧، ٢٠٢، ٢٥٨

٢ . ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١، ٢

٣ . علل النحو ص ١٧٤

٤ . توجيه اللمع ص ١٦٧

٥ . الكتاب ١/١١٢

٦ . الأصول ١/١٥٩

٧ . الخصائص ١/١١٣، ١١٩، ١٢١

٨ . الجمل بشرح ابن أبي الربيع ١/٤٦٩

**علة المساواة :** قال ابن الخباز: (وذهب الكوفيون إلى أن "رب" اسم، واستدلوا على ذلك بخصائصها المذكورة، وحاصل دليلهم: أن "رب" تفارق حروف الجر، ورافقها حروف الجر ليس من علامات الإسمية، ألا ترى أن "ما" تفارق حروف النفي بإعمال أهل الحجاز إياها ورفع الاسم ونصب الخبر، ولا يوجب ذلك اسميتها) <sup>٤</sup>.

فعلل لحرفية "رَبِّ" بمساواتها الحروف في الدلالة على معناها في غيرها، فكانت حرفًا كسائر أخواتها، وبهذا علل سيبويه <sup>٥</sup>، والمبرد <sup>٦</sup>، وابن السراج <sup>٧</sup>.

**علة الدلالة :** قال ابن الخباز: (وإذا كان الفعلان موضوعين لمعنى واحد كأعجبي، وأحبيته، وشنأته، وأبغضته جاز أن يتعدى أحدهما إلى مصدر الآخر، كقولك: أحببته إعجابًا، و"شنأته بغضًا"، و"أبغضته كراهية"؛ وذلك لأنهما دالان على معنى واحد) <sup>٨</sup>، وبهذا علل المبرد <sup>٩</sup>.

١ . علل النحو ص ٣٥٦

٢ . المفصل بشرح ابن يعيش ١/١٠٩

٣ . نتائج الفكر ص ٦٧، ت: محمد إبراهيم البنا، ط: دار الرياض.

٤ - توجيه اللمع ص ٢٣٢، وينظر ٧٧، ٢٢٩، ٥٦٠.

٥ . الكتاب ١/١٦١

٦ . المقتضب ٤/١٣٦/٢/١٦٥

٧ . الأصول ١/٤١٦

٨ . توجيه اللمع ص ١٦٧، وينظر: ١٨٩، ٩٠، ١٩٥، ١٩٨.

٩ . المقتضب ١/٧٣

**علة عدم التصرف :** قال ابن الخباز: (والمتأخرون من البصريين والكوفيين يمنعون تقديم الخبر عليها، واحتجوا بأنها فعل غير متصرف جرى مجرى الحرف)<sup>١</sup>، فقد علل لمنع تقديم خبر "ليس" بأنها غير متصرفة، وما لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في غيره، وهو ما نص عليه الزجاج<sup>٢</sup>؛ وابن السراج، فقال: (ولا يتقدم خبر "ليس" قبلها لأنها لم تُصرف تُصَرَّف "كان" لأنك تقول منها: "يفعل"، ولا فاعل)<sup>٣</sup>، وبه قال الفارسي<sup>٤</sup>.

**علة التعذر:** (فإن عطفت على المنادى اسمًا فيه الألف واللام، فالخليل وسيبويه والجرمي يختارون الرفع؛ لأنه معرفة منادى تعذر بناؤه للألف واللام)<sup>٥</sup>

فقد علل لرفع المحلى بالألف واللام عند عطفه على المنادى بتعذر بنائه للألف واللام، فأجرى مجرى الأول في البقاء على الضم، وبهذا علل له ابن الوراق، حيث قال: (والحجة لمن اختار الرفع قوية؛ وذلك أن ما فيه الألف واللام لفظه لفظ المفرد، وهو معرفة فصار التعريف فيه بالألف واللام كالتعريف بالقصد مع "يا"، ألا ترى أن قولك: "يا رجل"، إذا قصدت قصده يجرى في التعريف مجرى ما فيه الألف واللام بمنزلة المفرد العلم، ولو

١. توجيه اللع ص ١٣٩، وينظر: ٩٠.

٢. إعراب القرآن المنسوب للزجاج ١/١٩٢، ت: إبراهيم الإبياري، ط: دار الكتاب، ١٤٠٩. ١١٩٨٨، الأولى.

٣. الأصول ١/٨٩.

٤. المسائل الحلبيات ص ٢٨٠، ت: حسن هنداي، ط: دار القلم، بيروت، الأولى (١٩٨٧. ١٤٠٧).

٥. توجيه اللع ص ٣٢٥ وينظر: ٥٧١.



عظفت على الأول- أعنى الذي فيه الألف واللام- لم يجز فيه إلا الضم،  
ووجب أن يختار ما يشاكله، وهو الرفع<sup>١</sup>.

**علة إجراء الوقف مجرى الوصل:** قال ابن الخباز: (فإذا وقفت  
على المنقوص مرفوعاً أو مجروراً، فللعرّب فيه مذهبان: الأول: وهو أكثر  
وأقيس واختيار سيبويه حذف الياء، كقولك "هذا قاضٍ" و"مررت بقاضٍ"،  
وإياه روى أكثر القراء، وحجته: أن الوقف موضع حذف، والوصل موضع  
إثبات، فإذا حذفت الياء في الوصل فالأولى أن تحذف في الوقف).

فعل لمذهب سيبويه بأن ياء المنقوص غير ثابتة وصلّاً من أجل  
التنوين، وإذا حذف في الوصل وجب أن تحذف في الوقف؛ لأن الوقف  
عارض، والعارض لا يغير حكم الأصل، وعلى هذا تقول: "هذا قاضٍ"  
و"مررت بقاضٍ"، كما تقول "هذا زيدٌ" و"مررت بزيدٍ"، يدل عليه أن الحذف  
في الوقف ينبه على الحذف في الوصل، والوصل أصل يحتاج إلى التنبيه  
عليه، وما علل به ابن الخباز هو الظاهر من قول سيبويه: (هذا باب ما  
يحذف من أواخر الأسماء في الوقف وهي الياءات، وذلك قولك "هذا قاضٍ"،  
و"هذا غازٌ"، و"هذا عمٌ"، تريد العمى، أذهبوها في الوقف كما ذهب في  
الوصل ولم يريدوا أن تظهر في الوقف كما يظهر ما يثبت في الوصل فهذا  
الكلام الجيد الأكثر)<sup>٢</sup>، وبه قال ابن السراج<sup>٣</sup>.

١. علل النحو ص ٣٤١.

٢. الكتاب ٤/١٨٣.

٣. الأصول ٢/٧٤.

**العلة العارضة:** قال ابن الخباز معللاً لصرف "ضُرِبَ" إذا سُمِّيَ به

بعد التخفيف: (لو سميته

بـ "ضُرِبَ" وهو فعل لم يسم فاعله لم تصرفه؛ لاجتماع التعريف والوزن الخاص، فإن أسكنت راءه بعد التسمية فسيبويه لا يصرفه؛ لأن الإسكان عارض) <sup>١</sup>.

فقد أشار ابن الخباز في نصحته إلى أن "ضُرِبَ" ونحوه إذا خفف بالتسكين بعد التسمية يصرف، وعلل ذلك بأن تسكين عين الفعل عارض، مساوياً بين التسكين العارض واللازم؛ لأن الوزن قد زال، والأصل الصرف، فمتى تغير سبب منه رُجع إليه، وبهذا علل لصرفه سيبويه، فقال:

(وإن سميت رجلاً "ضُرِبَ" ثم خففته وأسكنت الراء صرفته، لأنك قد أخرجته إلى مثال ما ينصرف كما صرفت "قيل"، وصار تخفيفك لـ "ضُرِبَ" كتحقيقك إياه؛ لأنك تخرجه إلى مثال الأسماء) <sup>٢</sup>

فقد ذكر سيبويه أن "فَعِلَ" إذا سمي به ثم خففت عينه صُرف؛ لأنه قد خرج إلى مثال ما ينصرف لسكون عينه، وهو ما نص عليه ابن السراج. <sup>٣</sup>

**علة التعرية:** قال ابن الخباز: (وَبُنِيَ "حُدُّ"، و "كُلُّ" لأنهما فعلاعلان، وسُكِنَا لأنه الأصل، وذهب الكوفيون: إلى أن الأمر معرب مجزوم بلام الأمر المحذوفة، فالأصل عندهم: "لَتَأْخُذُ" و "لَتَأْكُلُ"، فحذفت اللام والتاء، والسكون جزم لا وقف. وهذا عندنا فاسد؛ لأنه لما حُذِفَ منه حرف

١. توجيه اللمع ص ٤١٠، وينظر: ٤٠٥.

٢. الكتاب ٢٢٧/٣.

٣. الأصول ٢/٢٩٤.

المضارعة جرى مجرى الماضي في التعري منه فعاد إلى البناء)<sup>١</sup>، وبهذا علل ابن الأنباري<sup>٢</sup>، والعكبري<sup>٣</sup> لضعف مذهب الكوفيين.

**علة الامتزاج:** قال ابن الخباز: (واختلف الخليل وسيبويه في الألف واللام: فذهب سيبويه إلى أن التعريف باللام، والهمزة قبلها زائدة للوصل؛ والدليل على ذلك من وجهين: أحدهما: أن الهمزة مستمرة الحذف، والثاني: أن حرف التعريف ممتزج بما يعرفه، فإذا كان ساكناً كان أشد امتزاجاً)<sup>٤</sup>، وبهذا علل ابن برهان<sup>٥</sup>، والعكبري<sup>٦</sup>.

**علة الافتقار:** قال ابن الخباز: (وإنما بنيت "حيث"؛ لأنها تفتقر إلى الإضافة في فهم معناها)<sup>٧</sup>، وبهذا علل المبرد<sup>٨</sup>، وابن الوراق<sup>٩</sup>.

**علة المشابهة:** قال ابن الخباز: (وإن كان المعطوف عليه مجروراً وجبت إعادة الجار كقولك: "مررت بك وبزيد" و"سرت إليك وإلى عمرو" وكذلك المعطوف على المجرور بالإضافة كقولك "بينك وبين زيد درهم"، قال أبو علي: لأن المضمرة المجرورة أشبه التتوين حيث كان على حرف واحد،

١. توجيه اللمع ص ٧٣

٢. الإنصاف ١/٧٤

٣. اللباب ٢/١٩

٤. توجيه اللمع ص ٣١٧، وينظر: ٩٣.

٥. شرح اللمع ١/٣١١

٦. اللباب ١/٤٩٠

٧ - توجيه اللمع ص ٦٩ وينظر ٧٣، ٣٠١

٨. المقتضب ٣/١٧٦، ١٧٥

٩. علل النحو ص ٢٢٧

ولم يجز الفصل بينه وبين ما هو معه، فلذلك أعيد الجار)<sup>١</sup>، وبهذا سيبويه<sup>٢</sup>، سيبويه<sup>٢</sup>، والمبرد<sup>٣</sup>، وابن السراج<sup>٤</sup>، والجرجاني<sup>٥</sup>.

**علة عدم المشابهة :** ( وقوله " ولم يشابه الحرف" غير محتاج إليه في حد الممكن ؛ لأنه متى ثبت له تغير العوامل لزم عدم مشابهة الحرف)<sup>٦</sup> الحرف)<sup>٦</sup>

**علة التغليب :** ("حَبْدًا" معناها المدح، وهي مركبة من "حَبَّ" واسم الإشارة، وفيها ثلاثة أقوال: أحدها: أنها فعل تغليبًا لأول الجزأين؛ والثاني: أنها اسم تغليبًا لثاني الجزأين)<sup>٧</sup>

فقد ذكر ابن الخباز في " حبذا " ثلاثة أقوال، وأصل الخلاف قولان: التركيب وعدمه، وينشأ عن التركيب قولان: فعلية "حبذا"، أو اسميته، وعلل للقول بفعليتها بتغليب جانب الفعلية، وعلل للقول بإسميتها بتغليب جانب الفعلية ، وبهذا علل له ابن الوراق.<sup>٨</sup>

**علة الاطراد:** قال ابن الخباز: (ويجوز وصف المنادى المفرد المضموم، فإن وصفته بفرد مثله جاز لك الرفع بالحمل على لفظ المنادى؛

١ - توجيه اللمع ص ٣٩٧ وينظر ٦٦، ٨٩، ١٣٤، ١٤٨، ١٨٩، ١٩٢، ٢٠٣

٢ . الكتاب ٣٨١/٢

٣ .المقتضب ١٥٢/٤

٤ . الأصول ٧٩/٢

٥ . المقتصد ٩٦٠/٢

٦ - توجيه اللمع ص ٦٦

٧ . المرجع السابق ص ٣٩٢ . بتصرف، وينظر: ٥٦٨، ٥٦٥.

٨ . علل النحو ص ٢٩٦

لأنه مضموم، وجاز حمل ضمة الإعراب على ضمة البناء الكائنة في النداء، لأنها مطردة، لأن كل اسم ناديته جاز لك أن تضمه، فهي كضمة الإعراب في الاطراد<sup>١</sup>.

**علة الاشتقاق:** ( وتسمية الهمزة والنون والتاء والياء زوائد ؛ لأنها ليست من أصل الفعل ؛ أن الاشتقاق يسقطها)<sup>٢</sup>.

**علة الفرق:** ( وإذا وقفت على غير المنون مرفوعًا ومجرورًا فللعرب فيه مذهبان .... والثاني: وهو قليل حذف الياء ؛ لأنهم قصدوا الفرق بين الوصل والوقف)<sup>٣</sup>، وبهذا علل ابن الوراق<sup>٤</sup>.

**علة العوض:** قال ابن الخباز في تعليقه لزيادة نون التثنية: ( وبين النحويين خلاف في العلة التي زيدت من أجلها النون: ومذهب سيبويه: أنها زيدت عوضًا من الحركة والتنوين اللذين كانا في المفرد)<sup>٥</sup>، وبهذا علل ابن الوراق<sup>٦</sup>.

**علة المخالفة:** (فإن قلت: هلا نصبت الفعل بهذه الأشياء، قلت: هذه حروف عطف، وحروف العطف لا يعمل؛ لأنه يلي الأسماء والأفعال،

١ - توجيه اللمع ص ٣٢٣ وينظر ٧٧، ٢٣٦

٢ - توجيه اللمع ص ٦٦

٣ - المرجع السابق ص ٨٣ وينظر ٢٨١

٤ . علل النحو ص ١٧٥

٥ . توجيه اللمع ص ٩١.

٦ . علل النحو ١٦٣.

وذهب الكوفيون: إلى أن الفعل ينتصب بعد الفاء والواو بالخلاف؛ لأن الثاني مخالف الأول في المعنى)<sup>١</sup>، وبهذا علل ابن خروف<sup>٢</sup>، والجرجاني<sup>٣</sup>.

**علة التخفيف:** ( وأما ترك التنوين في النكرة المفتوحة الواقعة بعد "لا" \_ فلثلاثة أوجه : أحدهما: أن "لا" لا يُفصل بينها وبين معموليها، فجزيا مجرى الاسم المركب، فترك التنوين تخفيفاً)<sup>٤</sup>، وبهذا علل سيبويه<sup>٥</sup>، والتبريزي في شرح اللمع<sup>٦</sup>.

**علة وجود العامل:** وذلك نحو: تعليبه لإعراب الأسماء الستة بالحروف، بقوله: (وإنما حكموا بذلك؛ لأن حروف العلة لو سقطت لاختلقت معاني هذه الأسماء، فهي كحروف الإعراب، وتوجد بوجود العامل وتزول بزواله، فهي كعلاماته)<sup>٧</sup>.

فقد علل لإعرابها بالحروف بأن: حروف العلة لو سقطت لاختلقت معاني هذه الأسماء فهي كحروف الإعراب وتوجد بوجود العامل وتزول بزواله، وهو ما نص عليه ابن جني صاحب اللمع، بقوله: (فالواو حرف الإعراب وهي علامة الرفع)، أي: أن هذه الحروف هي حروف الإعراب

١. توجيه اللمع ص ٣٦٧

٢. شرح الجمل ٧٩٣/٢

٣. المقتصد ٧٩٩/٢

٤. توجيه اللمع ص ١٥٨، وينظر: ٤٢١، ٥٣٧.

٥. الكتاب ٢٨٣/٢

٦. شرح اللمع ص ١٢٩

٧. توجيه اللمع ص ٨٩.

ودوال على الإعراب، فالواو في قولك: "جاءني أبوك" بمنزلة الدال والضممة في قولك:

"جاءني زيدٌ"، فالواو حرف الإعراب وعلامة الإعراب، وكذلك الألف والياء.

**علة قوة العامل :** ( والمميز نوعان: أحدهما : ما يكون بعد تمام الكلام، وهو الذي يجيء بعد الجملة، والثاني: ما يكون بعد تمام الاسم، والبداءة بما يأتي بعد تمام الكلام أولى؛ لقوة العامل، لأن العامل فيه فعل )<sup>١</sup>.

**علة ضعف العامل:** تعليقه لكون عامل النصب في المفعول له الفعل الذي قبله، فقال: (ومما جاء في التنزيل من المفعول له قوله تعالى "يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ"<sup>٢</sup>، والأصل: يجعلون لحذر الموت، وكذلك سائر الباب، وذلك لأنه يسأل عنه لِمَ؛ فحق اللام أن تجيء في الجواب، فحذفت اللام؛ لأن المعنى كما قالوا: ذهبت الشام، أي: ذهبت إلى الشام، فلما حذفت اللام لم يجز إعمالها، لأنه ليس لحرف الجر من القوة ما يعمل مضمرًا، والذي جاء من ذلك منزور، فتعدى الفعل الذي كان عاملاً في موضع الجار والمجرور إلى الاسم فنصبه)<sup>٣</sup>، وهو ظاهر كلام سيبويه<sup>٤</sup>، سيبويه<sup>٤</sup>، وبه علل ابن الأنباري<sup>٥</sup>.

١. توجيه اللمع ص ٢٠٩، وينظر : ٢١١، ٢١٦.

٢. سورة البقرة ٢٣٤

٣. توجيه اللمع ص ١٩٧

٤. الكتاب ١/٣٦٧

٥. أسرار العربية ١/١٧٢، ت:فخر الدين صالح، ط: دار الجيل، بيروت، الأولى .

**علة النقل:** ( إنما بدأ بالمنقوص ؛ لأنه يحتمل حركات الإعراب ، إلا أن الضمة والكسرة تركتا للاستتقال)<sup>١</sup> ، وبهذا علل ابن الوراق<sup>٢</sup> .

**علة الاتصال:** تعليله لعدم جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المرفوع بقوله: ( وإن كان المعطوف عليه متصلًا ، فإن كان مرفوعًا لم يُعطف عليه حتى يؤكد بمرفوع منفصل كقوله تعالى: " اسْكُنْ أَنْتَ وَرَوْجُكَ الْجَنَّةَ " <sup>٣</sup> " فَأَذْهَبَ أَنْتَ وَرَبُّكَ " <sup>٤</sup> ، وعلته: أن المتصل المرفوع اشتد اتصاله بالفعل )<sup>٥</sup> ، وبهذا علل سيبويه<sup>٦</sup> ، والمبرد<sup>٧</sup> ، وابن السراج<sup>٨</sup> ، وابن برهان<sup>٩</sup> .

**علة التعيين:** ( ولرب خمس خصائص : الأولى : أن مجرورها لا يكون إلا نكرة ، وذلك لأن معناها التقليل ، والمعرفة لا تحتمله لتعيينها)<sup>١٠</sup> .

**علة عدم التعيين:** ( ولا يجوز نذب المبهم ؛ لأنه صالح بأن يشير به إلى جميع من يحضرك ، فليس في أصل وضعه مختصًا بواحد ، وكذلك الموصول ؛ لأنه غير موضوع لمعين وإنما الصلة تخصصه ، فلا تقول:

١ . توجيه اللمع ص ١٢٩ ، وينظر ٨٠ ، ٥٣٩ ، ٤٦٩ .

٢ . علل النحو ١٧٥

٣ . سورة الأعراف ٢٤

٤ . سورة المائدة ٢٤

٥ . توجيه اللمع ص ٢٩٣ ، وينظر : ٤ ، ١٧٣٨٢ ، ٤١٣ .

٦ . الكتاب ٣٧٧/٢

٧ . المقتضب ٣/٢١٠

٨ . الأصول ٢/٧٨

٩ . شرح اللمع ٢/٢٦١

١٠ . توجيه اللمع ص ٢٣٢ .



"واهداه" ولا "وا من هزم الجيـشاه"<sup>١</sup>، وبهذا علل سيبويه<sup>٢</sup>، والمبرد<sup>٣</sup>، وابن السراج<sup>٤</sup>، وابن جني<sup>٥</sup>، والزمخشري<sup>٦</sup>، وابن خروف<sup>٧</sup>.

**علة الوضوح:** (وقالوا لا يجوز إبدال الظاهر من ضميري المتكلم والمخاطب؛ لأنهما في غاية البيان فلا يبينهما الظاهر الذي هو أنقص منهما، فلا تقول: "أكرمتني زيدا"، ولا "مررت بكم بنى تميم")<sup>٨</sup>، وبهذا علل عبدالقاهر الجرجاني<sup>٩</sup>.

**علة الفصل:** قال ابن الخباز: (فإذا أندبت موصوفاً ألحقت الموصوف علامة الندبة؛ لأن الموصوف يجوز الفصل بينه وبين صفته، كقولك: هذا رجل زيدا ضارب"، فتقول: "وازيـدا ذا الفضل")<sup>١٠</sup>، وهو ظاهر كلام سيبويه<sup>١١</sup>، والمبرد<sup>١٢</sup>.

١ . المرجع السابق ص ٣٤٥

٢ . الكتاب ٢/٢٢٨

٣ . المقتضب ٤/٢٧٥

٤ . الأصول ١/٢٥٨

٥ . توجيه اللمع ص ٣٤٥

٦ . المفصل بشرح ابن يعيش، ٢/١٣

٧ . شرح الجمل لابن خروف ٢/٧٨٢

٨ . توجيه اللمع ص ٢٧٨

٩ . المقتصد ٢/٩٣٠

١٠ . توجيه اللمع ص ٣٤٦ ، وينظر : ١٦٦ ، ٤٠١ ، ٣٤٦ .

١١ . الكتاب ٢/٢٢٥

١٢ . المقتضب ٤/٢٧٥

**علة التقاء الساكنين:** (وبنيت "إِنَّ" و "ثُمَّ" ؛ لأنهما حرفان ،  
وحركتهما ؛ لالتقاء الساكنين )<sup>١</sup>

**علة التناقض:** ( وإنما حُذِفَ التَّنْوِينُ مِنَ الْإِضَافَةِ ، لِأَنَّ التَّنْوِينَ يَدُلُّ  
عَلَى الْإِنْفِصَالِ ، وَالْإِضَافَةُ تَدُلُّ عَلَى الْإِصَالِ فَتَنَاقُضَا )<sup>٢</sup> .

**علة الخفة:** ( وقوله "وهو الواحد النكرة" هو يعود إلى الأخف الأمكن ،  
وإنما كان كذلك ؛ لأن الواحد أخف من الجمع ومن المركب ، والنكرة أخف من  
المعرفة )<sup>٣</sup> .

**علة الاضطراب:** قال ابن الخباز: (واختلفوا في حد المنصرف، فقال  
قوم: هو ما دخله التنوين، واحتجوا على ذلك من وجهين: أحدهما: أن  
الشاعر إذا اضطر إلى تنوين ما لا ينصرف في موضع الجر نون وجر،  
ولو كان الجر من الصرف لم يجز، لأنه لا يزداد على مقدار الضرورة  
،الثاني: أنه يُسمى في الرفع والنصب منصرفاً مع أنه لا جر فيه)٤، وبهذا  
علل العكبري<sup>٥</sup>

١ - توجيه اللمع ص ٧١ وينظر ٧٠، ٧٢، ٧٣، ٢٤١

٢ - المرجع السابق ص ٧٦

٣ - توجيه اللمع ص ٧٦ وينظر ٨١، ٨٣، ٩٧

٤ . المرجع السابق ص ٤٠٤، وينظر: ١٣٧

٥ . التبيين ص ١٦٤

**علة الحمل على النظير:** ( ولا يخلو هذا الجمع من أن يكون مرفوعًا ، أو منصوبًا ، أو مجرورًا. وإن كان منصوبًا فعلامته الياء ؛ لأنه لم يبق للنصب علامة فحمل على الجر)<sup>١</sup>.

**علة أمن اللبس:** ( ما ينصب مفعولين ثانيهما هو الأول في المعنى : كقولك : ظننت زيدًا قائمًا ، فإذا بنيته للمفعول رفعت "زيدًا" ونصبت "قائمًا" ، فقلت : ظنُّ زيدٌ قائمًا ، ويجوز أن تقلب فتقول : ظنُّ قائمٌ زيدًا ؛ لأن اللبس مأمون)<sup>٢</sup>.

**علة الضعف:** ( وما آخره حرف علة قبله ساكن تجري عليه حركات الإعراب، وإنما جرت عليه الحركات؛ لأن ما قبل آخره ساكن فلم يستقل جزيها؛ لضعف ما قبله بالسكون)<sup>٣</sup>.

**علة الاختلاف:** ( وإنما قسم المبتدأ إلى هذين مع الظرف؛ لأن حكمهما مختلف مع الإخبار بالظرف)<sup>٤</sup>.

**علة عدم الاختلاف:** ( فإن اختلفت أنواعه \_ المصدر \_ جازت تثنيته وجمعه؛ لأن اسم المصدر المفرد لا يدل على اختلاف الأنواع)<sup>٥</sup>.

١ - توجيه اللمع ص ٩٤ وينظر ٩٢

٢ . المرجع السابق ص ١٩٢ ، وينظر : ٧٨ ، ٩٧ ، ٤٣٨ .

٣ . المرجع السابق ص ٨٨ .

٤ . المرجع السابق ص ١١٢ ، وينظر: ٦٧ ، ١١٢ .

٥ . المرجع السابق ص ١٦٩ ، وينظر ٩١ .

**علة الاعتلال:** ( فالواو حرف الإعراب ، وهي علامة الرفع، ولا خفاء في مشابهة باب "ظَبِي" و "صَيِي" والأسماء للمعتلات؛ لأن آخرها حرف علة<sup>١</sup>).

**علة الزيادة:** ( وإنما سقطت نون التنثية في الإضافة ؛ لأنها زيادة تفصل المثني عما بعده )<sup>٢</sup>.

**علة الطارئة:** ( المؤنث بالتاء؛ كمسلمة وقائمة، نقول في جمعه: مسلمات ، وقائمات، وكان أصله: مسلمتات، وقائمات، وإنما حذف إحدى التائين؛ لئلا يجتمع في الاسم علامتا تأنيث، وإنما حُصت الأولى بالحذف؛ لأن الثانية طارئة، والطارئ يزيل حكم الثابت)<sup>٣</sup>.

**علة الاستغناء:** ( وإنما بدأ بالمرفوع؛ لأن المرفوع يُستغنى به عن المنصوب والمجرور )<sup>٤</sup>.

١ . المرجع السابق ص ٨٩ .

٢ . توجيه اللمع ص ٩١ .

٣ . المرجع السابق ص ٩٧ ، وينظر: ٥٢٤ .

٤ . المرجع السابق ص ١٠٣ ، وينظر: ١٢٢ .

**علة النسبة :** ( فإن قلت: فما الفائدة في الإخبار بالمعرفة عن المعرفة؟، قلت: هي نسبة الخبر إلى المبتدأ، وكان ذلك مجهولاً قبل الإخبار)<sup>١</sup>.

**علة عدم الفائدة:** ( ومتى كانا \_ المبتدأ والخبر \_ نكرتين محضتين لم يجز ذلك؛ لأنه لا فائدة فيه)<sup>٢</sup>.

**علة التوسع:** ( وإنما أخبر عن المبتدأ بالجملة لوجهين: أحدهما: التوسع في العبارة؛ لأن الجملة تتضمن ضميراً يعود على المبتدأ، والضمير هو المبتدأ في المعنى، فيكون قد ذكر مرتين، فيكون الإخبار بالجملة توكيد)<sup>٣</sup>.

**علة الاستقلال:** ( وإنما وجب أن يكون في كل واحدة من الجملتين ضمير يعود على المبتدأ؛ لأن الجملة مستقلة بنفسها، فلولا الضمير لم ترتبط بالمبتدأ)<sup>٤</sup>.

**علة الإحاطة :** ( وإنما استكن في "قام" ضمير ؛ لإحاطة العلم بأن الفعل لا يخلو من الفاعل الواحد )<sup>٥</sup>.

١ . المرجع السابق ص ١٠٧ .

٢ . المرجع السابق ص ١٠٧ .

٣ . المرجع السابق ص ١٠٩ ، وينظر: ٣٧٠ .

٤ . المرجع السابق ص ١٠٩ .

٥ . المرجع السابق ص ١٢٢ .

**علة الملايسة:** ( ويسمى المرفوع اسم كان ؛ لأنه اسم عملت فيه فأضيف إليها للملايسة )<sup>١</sup>.

**علة التفسير:** ( ولا يجوز تقديم الخبر على كان في هذا الموضع ؛ لأنها مفسرة لضمير الشأن )<sup>٢</sup>.

**علة الحمل على اللفظ:** ( وموضع الباء وما بعدها النصب ؛ لأنها لو سقطت لكان منصوبًا ، ولو عطف عليه اسمًا لجاز جره ؛ حملًا على اللفظ )<sup>٣</sup>.

**علة الحمل على المعنى:** ( وبالصريمة منهم منزلٌ خلقٌ عَافَ تَغَيَّرَ إِلَّا النُّؤَى وَالْوَتْدُ

فإنما رفعه؛ لأنه حمله على المعنى ؛ لأنه لما استثناه من ضمير المنزل في "تَغَيَّرَ" دل على أنه لم يتغير ، فكأنه قال : لم يتغير النؤى والوتد )<sup>٤</sup>.

**علة فساد المعنى:** ( فإن قلت: فلم لا يجوز الإبدال في الموجب، فنقول: قام القومُ إلا زيدٌ؟، قلت: لفساد المعنى )<sup>٥</sup>

١ . المرجع السابق ص ١٣٥ .

٢ . توجيه اللع ص ١٤١ .

٣ . المرجع السابق ص ١٤٤ ، وينظر: ٢١٦ ، ٢٧٣ ، ٤٠٩ .

٤ . المرجع السابق ص ٢١٦ ، وينظر: ١٤٤ .

٥ . المرجع السابق ص ٢١٦ ، وينظر: ١٩٩ .

**علة البُعد:** ( وإن لم يكن العامل متصرفًا لم يجز تقديم الحال عليه؛ لأنه بُعِدَ من الفعل أيما بُعِدَ لفقد التصرف)<sup>١</sup> ، وبه علل ابن الوراق<sup>٢</sup> .

**علة المشاكلة:** ( والإبدال أجود من النصب لوجهين : أحدهما : أن المعنى واحد في النصب والبدل ، وفي الإبدال مشاكلة بين إعراب المستثنى وإعراب المستثنى منه)<sup>٣</sup> .

**علة التوسط:** ( وإنما عملت هذه الحروف الجر؛ لأنها توسطت بين الأسماء والأفعال في إضافة معاني الأفعال إلى الأسماء فعملت عملاً متوسطاً)<sup>٤</sup> .

**علة التقدير:** ( وإذا دخلت على المعرفة "لا" لا تعمل ؛ لأنها لا يصح أن تنفي نفيًا عامًا لخصوصيته، ويجب التكرير أيضًا ؛ لأنه جواب لسؤال في التقدير ، تقول : لا زيد فيها ولا عمرو)<sup>٥</sup> .

**علة عدم التقييد:** ( وإنما سمي مطلقًا؛ لأنه لم يقيد بحرف جر ، وحقيقة ذلك أنك تسميه مفعولًا ، وغيره يُقيد في التسمية)<sup>٦</sup> .

١ . المرجع السابق ٢٠٥ ، وينظر : ٥٦٠ .

٢ . علل النحو ٣٧٢

٣ . توجيه اللمع ص ٢١٧

٤ . المرجع السابق ص ٢٢٧ .

٥ . المرجع السابق ص ١٥٩ ، وينظر : ٣٨٠ .

٦ . المرجع السابق ص ١٦٦ .

**علة الفضلة :** ( وإنما يُذكر المصدر مع فعله لأحد ثلاثة أشياء؛ وذلك لأن المصدر مفعول وهو فضلة، ولا بد للفضلة من فائدة )<sup>١</sup>.

**علة الخروج من العام إلي الخاص :** ( وفي المصدر المفهوم زيادة على مفهوم الفعل؛ لأنه خرج بالصفة من الجنس العام إلى النوع الخاص، ولا يُفهم من الفعل إلا المصدر المطلق )<sup>٢</sup>.

**علة التكرير :** ( ولا يجوز تثنية المصدر ولا جمعه؛ لأن الغرض منهما التكرير في الواحد، وذلك حاصل بدونهما )<sup>٣</sup>.

**علة التركيب :** ( وأما ترك التنوين في النكرة المفتوحة الواقعة بعد "لا" فلثلاثة أوجه :..... الثالث : أن ترك التنوين إيدانٌ بالتركيب مع "لا" ، وبهذا علل سيبويه .<sup>٤</sup>

**علة التفصيل :** ( ويجوز صفة أسماء الأجناس كما جازت صفة أسماء المصادر؛ لأن الحاجة تدعو إلى تفصيل أنواعها )<sup>٥</sup>.

**علة الإجحاف :** ( ولا يجوز حذف حرف الجر ، ولا يجوز الفصل بينهما، وَبِعَبْرَةٍ كَالجزء من الفعل ؛ لأن به تعدى إلى الاسم ، فلو حُذف لكان إجحافًا بالفعل والاسم )<sup>٦</sup>.

١. توجيه اللع ص ١٦٧.

٢. المرجع السابق ص ١٦٨.

٣. المرجع السابق ص ١٦٩.

٤. المرجع السابق ص ١٥٨.

٥. الكتاب ٢/ ٢٧٤.

٦. توجيه اللع ص ١٦٩.

٧. المرجع السابق ص ١٧٤، ١٧٥، وينظر : ٥٣٨.



**علة العموم :** ( وإنما لزمه\_ الظرف\_ أن يكون زمانًا ومكانًا، لوجهتين: أحدهما : أنهما عامان للأشياء من الأعيان والأحداث)<sup>١</sup>.

**علة الجمع بين الضدين:** (فإن قلت: قَلِمَ لا يجوز الإبدال في الموجب فنقول: قامَ القومُ إلا زيدًا؟. قلت لفساد المعنى ؛ لأن قولك : "قام القوم إلا زيدًا" نقيض قولك: "ما قام القوم إلا زيدًا" ، والنفي يدل على نفي القيام عن القوم مجتمعين ومفترقين ، فينبغي أن يكون نقيضه إثباتًا لقيامهم مجتمعين ومفترقين ، وهو محال ؛ لأنه جمع بين ضدين)<sup>٢</sup>.

**علة اللزوم:** (فإن أضيفا\_ كلا وكلتا\_ إلى الظاهر كانا بالألف واللام في كل حال ، وإنما كانا ذلك في الإضافة إلى المضمرة؛ لأنهما أشبهتا إلى وعلى ولدى بلزوم الإضافة)<sup>٣</sup>.

**علة السلامة من الحذف :** ( والأغلب على "مُنْدُ" أن تكون حرفًا؛ لسلامتها من الحذف)<sup>٤</sup>.

**علة التبیین:** ( وُسْمِي عطف بيان؛ لأن الاسم الثاني مبين للأول)<sup>٥</sup>.

**علة النيابة:** ( النسق بمعنى المنسوق، وهو المنظوم، ولما كان التابع في هذا الباب غير المتبوع احتاجا لرابط، وكان الحرف أولى؛ لأن الحروف نوائب عن الأفعال)<sup>٦</sup>.

١ . المرجع السابق ص ١٨٥

٢ . المرجع السابق ص ٢١٦.

٣ . المرجع السابق ص ٢٧٣، وينظر: ٤٠٦.

٤ . توجيه اللمع ص ٢٤٠.

٥ . المرجع السابق ص ٢٨٠.

٦ . المرجع السابق ص ٢٨٣.

**علة الاختصار:** ( واعلم أن المتصل أخصر لفظًا من المنفصل، والمضمر إنما جيء به للاختصار)<sup>١</sup>.

**علة دلالة الحال:** ( والأسماء في حذفه \_ حرف النداء \_ على قسمين : قسم يُحذف معها، وهو العلم والمضاف، وسوغ الحذف أن المعنى معلوم بدليل الحال)<sup>٢</sup>.

**علة الامتناع:** ( وأما النصب \_ المعتل \_ فتبقى الألف فيه على سكونها؛ لأنه لا سبيل إلى حركتها، كما سكنت في الرفع؛ لأنها في نفسها ممتعة)<sup>٣</sup>.

**علة الوقف:** ( وأما قول الراجز: واشتر سَحِيمًا نَتَّخِذُ حُرْدِيْقًا، فإنما أُسكن؛ لأنه نوى الوقف)<sup>٤</sup>.

**علة التأويل:** ( وأما حتَّى فجاز إظهار "أن" معها؛ لأنها والفعل في تأويل الاسم)<sup>٥</sup>.

**علة الحمل على النقيض:** ( وجزمت "لا" في النهي؛ لأن النهي ضد الأمر، وهم يحملون الشيء على نقيضه)<sup>٦</sup>.

١ . المرجع السابق ص ٣٠٨ ، وينظر: ٣٠١ ، ٤٣٦

٢ . المرجع السابق ص ٣٢٢ بتصرف.

٣ . المرجع السابق ص ٣٥٢ .

٤ . المرجع السابق ص ٣٥٧ .

٥ . المرجع السابق ص ٣٦٩، ٣٦٨ .

٦ . المرجع السابق ص ٣٧٠ .

**علة المناسبة :** ( وإنما اختاروا الفاء دون غيرها للجواب؛ لأن معناها الترتيب والتعقيب، فهي تناسب الشرط)<sup>١</sup>.

**علة الإحلال:** (وأما قوله "لَوْلَا أَحْرَتْنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ"<sup>٢</sup>، ومن جزمه عطفه على موضع الفاء وما بعدها؛ لأنهما قد حلًّا محل فعل مجزوم، وقيل: إنه جزمه على توهم إسقاط الفاء)<sup>٣</sup>.

**علة إزالة التوهم:** ( فإن قلت فما فائدة العدل؟، قلت: له فائدتان: إحداهما: تخفيف اللفظ، والثانية: إزالة توهم الفعل؛ لأن "عامرًا" يكون صفة، فلو بقي على لفظه لتوهمت العمارة)<sup>٤</sup>.

**علة إجراء القول مجرى المثل:** (لا يجوز أن تقول: يزيد أحسن، ولا زيدًا ما أحسن، ولا ما زيدًا أحسن؛ لأن فعل التعجب غير متصرف؛ لأنه جرى عندهم مجرى المثل حيث دل على المبالغة، والأمثال لا تُغير)<sup>٥</sup>.

**علة المعنى:** (والذي يمتنع بناؤه منه أربعة أنواع: الأول أن يكون فعلًا ثلاثيًا مزيدًا، وذلك نحو: استغفر وأنطلق و تكسر، لا يجوز بناء فعل التعجب منه؛ لأن هذه الزوائد لمعان)<sup>٦</sup>.

١ . المرجع السابق ص ٣٧٩.

٢ . سورة البقرة ٢٤٣

٣ . توجيه اللمع ص ٣٨١ بتصرف.

٤ . توجيه اللمع ص ٤٢١.

٥ . المرجع السابق ص ٣٨٥.

٦ . المرجع السابق ص ٣٨٦.

**علة الفرعية:** ( فلما كان الفعل فرعًا على الاسم، وحصل في الاسم  
علتان فرعيتان صار فرعًا على أصول الأسماء العارية من هذه العلة)<sup>١</sup>.

**علة الفرق:** ( وسألت شيخنا عن تحقيق ذلك فقال لي: تأنيث الفعل  
غير لازم؛ لأنه للفرق بين المذكر والمؤنث)<sup>٢</sup>.

**علة المضارعة:** ( والأسباب التي إذا اجتمع في اسم واحد منها سببان  
منعاه الصرف تسعة...الرابع: الألف والنون المضارعتان لألفي التأنيث،  
وهما المزيديتان أخيرًا، وذلك نحو الألف والنون في "سكران"؛ وذلك لأنهما  
ضارعتا الألفين اللتين في "حمراء")<sup>٣</sup>.

**علة الاحتياج:** (والأسباب التي إذا اجتمع في اسم واحد منها سببان  
منعاه الصرف تسعة...الخامس: الوصف، وإنما كان فرعًا لوجهين: أحدهما:  
أنه بمنزلة الفعل في الاشتقاق من المصدر، الثاني: أنه لا يُذكر إلا بعد  
الموصوف، فهو محتاج إليه كاحتياج الفعل إلى الفاعل)<sup>٤</sup>.

**علة الرتبة:** (والأسباب التي إذا اجتمع في اسم واحد منها سببان منعاه  
الصرف تسعة...التاسع: التركيب، ولا خفاء في فرعيته؛ لأنه يشتمل على  
اسمين، والاتان بعد الواحد في الرتبة)<sup>٥</sup>.

١ . المرجع السابق ص ٤٠٤ .

٢ . توجيه اللمع ص ٤٠٦ .

٣ . المرجع السابق ص ٤٠٦ .

٤ . المرجع السابق ص ٤٠٦ .

٥ . المرجع السابق ص ٤٠٧، وينظر: ٤٩٥ .

**علة التمکن :** ( فإذا تجاوزت العشرة ركبت الأحاد من واحد إلى تسعة معها، والاثتان مبيان على الفتح، وأما بناؤهما على الحركة، فلأن بناؤهما عارض، فبنيا على الحركة مراعاة لتمكنهما في الأصل)<sup>١</sup>

**علة المعادلة :** ( مسألة : تقول : عَشْرَةٌ أَعْبُدُ ، فَتُحْرَكُ الشَّيْنُ فِي "عَشْرٌ" أَمْ تَسْكُنُهَا؛ لَأَنَّ التَّأْنِيثَ فَرَعٌ ، فَاخْتَارُوا لِلْفِظَةِ الْإِسْكَانَ مَعَادِلَةً )<sup>٢</sup>.

**علة المعاقبة:** ( ويجوز إضافة هذه الأعداد إلى المالك كقولك: هذه خَمْسَةٌ عَشْرِي، ولا يجوز إضافة اثني عَشْرَ؛ لَأَنَّ "عَشْرَ" فِيهِ بِمَنْزِلَةِ النُّونِ فِي "اِثْنَيْنِ"؛ لِمَعَاقِبَتِهَا لَهَا)<sup>٣</sup>.

**علة القرب:** ( و"مائة" معرفة بالإضافة إلى الألف، و"خمس" معرفة بالإضافة إلى المائة، وكلما قرب المضاف من الألف واللام كان تعريفه أشد؛ لَأَنَّهُ يَنْتَزِلُ مَنْزِلَتَهُ لِقَرْبِهِ مِنْهُ)<sup>٤</sup>.

**علة الترك:** ( وإنما جاز دخولها \_ هل\_ في النفي؛ لَأَنَّهُ يُقْصَدُ بِهِ تَرْكُ الْفِعْلِ فَأَثْبَهَ النَّهْيَ )<sup>٥</sup>.

١ . توجيه اللمع ص ٤٣٨ بتصرف ، ٤٨٩ .

٢ . المرجع السابق ص ٤٣٦ .

٣ . المرجع السابق ص ٤٣٩ .

٤ . المرجع السابق ص ٤٤٦ .

٥ . المرجع السابق ص ٥٢٨ .

**علة المقاومة :** ( تقول في النسب إلى: غُلَيْطِي و هُدَيْدِي، فتبقي الكسرة، لأنه تقدم من الصدر ما يقاوم العجز، فصار بمنزلة كلمتين)<sup>١</sup>.

**علة الملابس:** ( تقول في: رِجَالٌ وَغِلْمَانٌ: رَجُلِي وَغُلَامِي ؛ لأن المقصود من النسب الملابس)<sup>٢</sup>.

**علة المجانسة:** ( وإنما مُنعت هذه الحروف الإمالة؛ لتجانس الصوت)<sup>٣</sup>.

١ . المرجع السابق ص ٥٣٧.

٢ . المرجع السابق ص ٥٤٧.

٣ . المرجع السابق ص ٦٠٥.

## الخاتمة

الحمد لله على ما وفق، وبعد هذه المسيرة الماتعة مع هذا العلم الكبير من أعلام النحو، وتعليلاته في كتابه "توجيه اللع" أخلص إلى أهم النتائج وهي :

١\_ نشأت العلة النحوية وترعرعت منذ أن نشأت الدراسات النحوية على أيدي الرعيل الأول، فبدأ التعليل عفويًا فطريًا مختلطًا بغيره من العلوم إلى أن تثبتت جذوره واستقل عن غيره وأصبح قائمًا بذاته.

٢\_ امتازت الحقبة التي عاش فيها ابن الخباز على جمع ما يُستطاع من العلل، والترجيح بينها في مطولات نحوية، أو شروح لكتب السابقين من النحاة كشرح اللع لابن الخباز المسمى "توجيه اللع".

٣\_ اهتمام ابن الخباز بالتعليلات النحوية اهتمامًا بالغًا، حيث صرف لها الكثير من عنايته، فلا يكاد يدرس مسألة إلا ويعلل لأحكامها حتى غلب مقدار ما في هذا الكتاب من العلل على ما فيه من الأحكام النحوية.

٤- لم يقتصر ابن الخباز في تعليله على تعليل الأحكام النحوية كالوجوب والمنع والجواز، بل اتسع التعليل عنده ليشمل الحدود، والعوامل وقضاياها، ومسائل الخلاف والترجيح، وتعليل المصطلحات النحوية، وكلام النحاة، إذ شكلت هذه المسائل دوافع تدفعه لممارسة الفكر التعليلي.

٥\_ كثيرًا ما كان يستخدم ابن الخباز أسلوب السؤال والجواب في تعليله للأحكام النحوية تنبيهًا منه لما عساه يدور في ذهن القارئ من أسئلة يقوم بإبرازها والجواب عنها، وسعيًا منه لتثبيت المعلومات

٦- يُعد ابن الخباز من المجوزين لتعليل الحكم بأكثر من علة ؛ لذلك  
علل في كثير من مواضع كتابه بأكثر من علة لحكم واحد.

٧- غالبًا ما كان يصرح ابن الخباز بمصادر تعليلاته بنسبتها إلى  
العلماء من المتقدمين والمتأخرين على اختلاف مذاهبهم النحوية، وهو مع  
ذلك قد يهمل نسبة بعض التعليلات اعتماداً على شهرتها بين النحاة.

٨- كشف البحث أنَّ أغلب تعليلات النحاة، ومنهم ابن الخباز، ترجع  
في الحقيقة إلى تعليلات النحاة المتقدمين لا سيَّما سيبويه، فقد علل ابن  
الخباز كثيراً بتعليلات سيبويه إمَّا بشرحها وإمَّا بالتفريع عليها، وإمَّا بنقل  
مضمونها دون تغيير.

٩- ولم يقتصر ابن الخباز في تعليلاته الإتيان بعلل على السنة  
النحويين المتقدمين، بل امتد هذا في الأخذ عن علماء القرن السادس  
الهجري الذي عاش فيه، وربما دل هذا على ميل ابن الخباز إلى التوسع  
والاستقصاء في التحقيق والبحث دون التعصب لعصر بعينه.

١٠- تنوعت العلل التي اعتلَّ بها ابن الخباز بين علل تعليمية وقياسية  
وجدلية، وكذلك من حيث البساطة والتركيب؛ إذ اعتلَّ بالعلل البسيطة  
والمركبة.

١١- الغالب على العلل التي اعتلَّ بها ابن الخباز هي العلل التعليمية  
الأول كعلة أمن اللبس، والفرق، والاستخفاف، والاستثقال، والاختصار،  
وغيرها، تليها العلل القياسية كعلة المشابهة التي يقوم عليها قياس الشبه،  
والعلل التي تتعلق بفكرة الأصل والفرع، وبنظرية العامل كعلة الردِّ إلى



الأصل، و والاختصاص، وغيرها، إضافة إلى علل هي من نمط العلل الجدلية الثوالت.

١٢- لم يتعصب ابن الخباز لمذهب نحويّ على آخر فقد نقل عن الكوفيين والبصريين، إلا أنّ ميله للبصريين كان أوضح، ولم يمنع تأخر عصر ابن الخباز ومتابعته للنحاة السابقين من أن ينفرد ببعض التعليلات، كتعليله لارتفاع المبتدأ بعامل معنوي، وتعليله لفتح الاسم المنصرف في حالة الجر، تعليله لعدم جواز نيابة غير المفعول مع وجود غيره .

## فهرس الموضوعات

الموضوع
الفصل الأول: ابن الخباز وكتابه "توجيه اللمع"
تمهيد: ابن الخباز حياته ونشأته.
اسمه ونسبه
مولده
نشأته
وفاته
المبحث الثاني: كتاب توجيه اللمع
سبب تأليفه
مذهبه النحوي
منهجه في الكتاب
المبحث الأول: العلة النحوية عند النحاة
مفهوم العلة
نشأة العلة وتطورها وموقف النحاة منها

دوافع التعليل
شروط العلة
المبحث الثاني: العلة النحوية عند ابن الخباز
ابن الخباز والعلل
خصائص التعليل عند ابن الخباز
العلة في كتاب "توجيه اللمع"

## فهرس المرجع

- ١- أسرار العربية لابن الأنباري، ت: فخر الدين صالح، ط: دار الجيل، بيروت، الأولى .
- ٢- الأشباه والنظائر للسيوطي، ت : عبد الإله نبهان، ط : مجمع اللغة العربية
- ٣- الأصول في النحو لابن السراج، ت: عبد الحسين الفتلي، ط: مؤسسة الرسالة ، بيروت (١٤٠٧هـ . ١٩٨٨م) .
- ٤- أصول النحو العربي ،، محمد الحلواني، ط: أفريقيا الشرق ، المغرب ، الثانية.
- ٥- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث ، شوقي ضيف ، ط: عالم الكتب ، الرابعة (١٤١٠هـ . ١٩٨٩م)
- ٦- الأعلام لخير الدين الزركلي، ط: دار العلم الملايين ،بيروت ، الطبعة السادسة (١٩٨٤م).
- ٧- إعراب القرآن للزجاج ، ت: إبراهيم الإبياري، ط: دار الكتاب، ١٤٠٩. ١٩٨٨، الأولى.
- ٨- الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ،ت: سعيد الأفغاني، ط: دار الفكر.
- ٩- إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى، ط: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.
- ١٠- إشارة التعيين إلى تراجم النحاة واللغويين لأبي المحاسن عبد الباقي اليمني ،ت: عبد المجيد دياب، الطبعة الأولى (١٤٠٦. ١٩٨٦م)

- ١١- الاقتراح في أصول النحو للسيوطي ص ٢٨٢، ت: محمود سليمان  
ياقوت، ط: دار المعرفة الجامعية
- ١٢- الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، ت: حسن حمد، ط:  
دار الكتب العلمية.
- ١٣- الإيضاح العضدي للفارسي ت: حسن شاذلي فرهود، ط: دار  
العلوم الثانية (١٤٠٨/١٩٨٨م)
- ١٤\_ البداية والنهاية لابن كثير، ط: المكتبة الثقافية الدينية.
- ١٤- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، ت: عبادة بن  
عبدالله الثبتي، ط: دار الغرب الإسلامي.
- ١٥- بغية الوعاة للسيوطي، ت: محمد أبو الفضل ، ط: المكتبة العصرية ،  
بيروت.
- ١٦- البلغة. ت: محمد المصري. ط: الأولى (١٤٠٧-١٩٨٧).
- ١٧- تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٤٧/٦. ط: دار المعارف - الثانية  
(١٩٧٧م)
- ١٨- التبصرة والتذكرة للجرجاني، ت: محمود محمد، ط: المدني، الأولى.
- ١٩- التبيين للعكبري، ت: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ط: مكتبة  
العبكان.
- ٢٠- تجديد النحو، عفيف دمشقية ، ط: معهد الإنماء العربي  
،بيروت(١٩٨١م).
- ٢١- التذليل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان، ت: حسن هنداوي ،  
ط: دار القلم، دمشق، الأولى (١٤١٩هـ، ١٩٩٨م).

- ٢٢- التعريفات للجرجاني ، ط: دار الكتب العلمية . بيروت، الأولى (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).
- ٢٣- تعليم النحو العربي ، مازن مبارك ، مجلة مجمع اللغة العربية ، دمشق (٢٠٠١هـ).
- ٢٤- التعليل النحوي عند الرماني في شرحه لكتاب سيبويه ص ٦٤ ، صالح مطلق المالكي ، رسالة دكتوراه ، الجامعة الإسلامية باللدينة المنورة (١٤٣٨. ١٤٣٩هـ).
- ٢٥- التعليل النحوي مفهوماً واصطلاحاً، فوزية علي القضاء، جامعة البلقاء التطبيقية.
- ٢٦- توجيه اللمع لابن الخباز، ت: فايز زكي دياب. ط: دار السلام. الطبعة الأولى (١٤٢٣-٢٠٠٢).
- ٢٧- التوطئة للشلوبين، ت: يوسف أحمد المطاوع، ط: دار التراث العربي، القاهرة.
- ٢٨- الحدود في النحو للرماني ، ت: بتول قاسم ناصر، مجلة المورد، كلية الآداب، جامعة بغداد.
- ٢٩- الحجاج بحاشية الحل المفهم لصحيح مسلم، ط: دار الأرقم بن أبي الأرقم بيروت . لبنان.
- ٣٠- الخصائص لابن جني، ط: الهيئة المصرية للكتاب ، الرابعة.
- ٣١- ذيل الروضتين للمقدسي . ت: إبراهيم شمس الدين. ط: دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة الأولى (١٤٢٢-٢٠٠٢).
- ٣٢- سنن الترمذي ، ت: عبد القادر عبد الخير - سيد محمد. ط: دار الحديث القاهرة (١٤٢٠-١٩٩٩).
- ٣٣- سنن النسائي ، ت: عبد الفتاح أبو غدة. ط: الثانية .

- ٣٤- شرح الجمل لابن خروف، ت: سلوى محمد، ط: جامعة أم القرى.
- ٣٥- شرح فصيح ثعلب للهروي، ط: الأولى (١٣٦٨هـ . ١٩٤٩م).
- ٣٦- شرح اللمع لابن برهان، ت: فائز فارس، ط: السلسلة التراثية، (١٤٠٤ . ١٩٨٤)، الأولى.
- ٣٧- شرح اللمع للتبريزي، ت: السيد تقي عبد السيد، ط: ١٤١١-١٩٩١، الأولى.
- ٣٨- شرح النووي على صحيح مسلم، ط: ١٤١٦هـ ١٩٩٦م.
- ٣٩- شذرات الذهب لابن العماد ، ط: دار المسيرة - بيروت، الثانية (١٩٧٩م).
- ٤٠- طبقات الشافعية للأسنوي . الطبعة الأولى (١٣٩٠-١٩٧٠)
- ٤١- طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: دار المعارف، الثانية.
- ٤٢- العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر للعلامة عبد الرحمن ابن خلدون، ط: دار الكتب العلمية ، بيروت.
- ٤٢\_ علل التنثية لابن جني ، ت: جميع التميمي، ط: مكتبة الثقافة الدينية - مصر .
- ٤٣- علل النحو لابن الوراق ، ت: محمد جاسم الدرويش، ط: مكتبة الرشد ، الرياض ، الأولى (١٤٢٠هـ ١٩٩٩م).
- ٤٤- العلل النحوية بين القدماء والمحدثين ، وأثرها في تجديد النحو وتيسيره ، الجيلي عبدالعال إدريس عمر ، المؤتمر الدولي الرابع للغة العربية.

- ٤٥- العلل النحوية عند أبي الربيع في كتابه البسيط، محمد حسين عارف، رسالة لنيل درجة الماجستير، جامعة أم القرى (١٤٣٥هـ/١٤٣٦هـ).
- ٤٦- العلة النحوية في كتاب الأخبار لأبي القاسم الزجاجي، عمر عبدالهادي الزهير، مجلة دراسات البصيرة (٢٢)، ٢٠١٦م.
- ٤٧- فصيح ثعلب، ت: عاطف مذكور، ط: دار المعارف
- ٤٨- فيض الانشراح لأبي عبدالله الفاسي، ت: محمد يوسف فجال، ط: ١١٧٠هـ، دار البحوث الإسلامية، الإمارات، الثانية (١٤٢٣\_٢٠٠٢).
- ٤٩- الكتاب لسيويه، ت: عبدالسلام هارون، ط: دار الجيل - بيروت، الأولى (١١٣١هـ/١٩٩١م)
- ٥٠- الكنى والألقاب للشيخ عباس القمي، ط: مؤسسة الوفاء، بيروت، الثانية (١٤٠٣هـ/١٩٨٣م).
- ٥١- كشف الظنون لجاجي خليفة، ط: دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٥٢- لسان العرب لابن منظور، ط: دار صادر. بيروت.
- ٥٣- اللباب في علل الإعراب والبناء للعكبري، ت: عبدالإله نبهان، ط: دار الفكر، دمشق، الأولى.
- ٥٤- ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج، ت: هدى محمد، ط: مكتبة الخانجي، القاهرة، الثانية (١٤١٤. ١٩٩٤)
- ٥٥- مجمع الأمثال الميداني ٣/٣١٠. ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. عيسى البابي الحلبي.
- ٥٦- مرآة الجنان وعبرة اليقظان لليافعي، ط: دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، الطبعة الأولى (١٣٩٣-١٩٧٣).
- ٥٧- المسائل الحلييات للفارسي، ت: حسن هنداوي، ط: دار القلم، بيروت، الأولى (١٤٠٧. ١٩٨٧).



- ٥٨- المرتجل لابن الخشاب، ت: علي حيدر، ط: مجمع اللغة العربية، دمشق.
- ٥٩- مظاهر التعليل النحوي في كتاب التذييل والتكميل وليد السراقبي، مجلة التراث العربي، دمشق، العدد ٨٦ (٢٠٠٢م).
- ٦٠- معاني القرآن للفراء، ت: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، عبدالفتاح اسماعيل، ط: دار المصرية، مصر، الأولى.
- ٦١- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٦٢- المفصل بشرح ابن يعيش، ط: مكتبة المتنبّي، القاهرة.
- ٦٣- المقتصد للجرجاني، ت: كاظم بحر المرجان، ط: الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر.
- ٦٤- المقتضب للمبرد، ت: محمد عبدالخالق عضيمة، ط: عالم الكتب، بيروت.
- ٦٥- نتائج الفكر للسهيلي، ت: محمد إبراهيم البناء، ط: دار الرياض.
- ٦٦- النجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة لابن تغري بردي، ط: دار الكتب العلمية . بيروت
- ٦٧- نشأة النحو، محمد الطنطاوي، ت: سعيد محمد اللحام، ط: عالم الكتب.
- ٦٨- نكت الهيمان في نكت العميان لصلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي، ت: أحمد زكي، ط: دار المدينة.
- ٦٩- النهاية في شرح الكفاية لابن الخباز إلى نهاية باب "ظننت" وأخواتها مع دراسة المسائل النحوية والصرفية، رسالة دكتوراه مقدمة من: عبد الجليل محمد عبد الجليل الجزء الأول.

ظَاهِرَةُ التَّعْلِيلِ فِي النُّحُو الْعَرَبِيِّ "ابْنُ الْخُبَّازِ (ت ٦٣٩هـ) أُنْمُودَجًا"

---

٧٠- هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي : ط: اسطنبول

(١٩٥١م).